

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ٨٧

الخميس، ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بيينغ (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البندان ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤشرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/59/2005)

السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): السيد
الرئيس، يود وفد سنغافورة أن يشكركم مرة أخرى على
قيادة هذا الجهد صوب مؤتمر قمة ٢٠٠٥، بما في ذلك تنظيم
هذه السلسلة من الجلسات لمناقشة تقرير الأمين العام في
مجموعه ثم في مجموعات.ويود وفد بلدي أن يهنئ مساعد الأمين العام
روبرت أور وفريقه على عملهما الممتاز في وضع التقرير الهام
المعرض علينا. لقد كانت مهمتهما مروعة، لأنه قبيل الكثير
فعلا في التقريرين الرئيسيين اللذين أنفق أعضاء الأمم المتحدةفي مجموعهم وقتا طويلا على النظر فيهما، وهما تقرير الفريق
الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وتقرير
مشروع الألفية. وكانت مهمة مروعة أيضا لأنه بعد سماع
التغذية المرتدة من الدول الأعضاء بشأن ما أحبته أو لم تحبه
فيما يتعلق بالتقريرين السابقين كان التحدي الرئيسي المائل
أمامها وضع مجموعة جيدة من التوصيات يمكن للأمين العام
أن يقدمها إلى الجمعية العامة. وفي هذا الصدد نجحت في
إعداد تقرير موجز وسهل القراءة إلى حد كبير يشمل حوالي
٦٠ توصية، هي حوالي نصف العدد الكلي من التقريرين
السابقين. الآن، فإن المسؤولية، وقد فعلت ذلك، مسؤوليتنا.ويرحب وفد سنغافورة بنهج الأمين العام المنعش
بنشر تقريره بصفته نداء إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم
المتحدة بتحقيق ما سماه "الحريات في أجواء أفسح"
للجميع: التحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف، وحرية
العيش في كرامة. وإلى هذه لعلنا نستطيع أن نضيف تحررا
رابعا للأمم المتحدة: التحرر من الكسل والمصالح السياسية
الضيقة التي تمنعنا من أن نقوم حقا ببعث حياة جديدة فييتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ينبغي لنا جميعاً أن نوافق على تخصيص موارد أكثر بطريقة مؤسسة من خلال الاشتراكات المقررة.

وفي سياق التحرر من الفاقة فإن سنغافورة تقدر الاهتمام الممول للحاجات الخاصة لأفريقيا، وعلى نحو أكثر عموماً، للحاجة الملحة إلى إزالة الحواجز الموضوعية أمام الوصول إلى الأسواق وإلى الإزالة التدريجية للإعانات المالية الداخلية المشوهة للتجارة، وهي الإعانات التي تضر بالبلدان النامية. ونؤيد تأييداً قوياً التوصية بأن توفر الدول الأعضاء إمكانية الوصول غير الخاضع للمكوس أو لنظام الحصص النسبية إلى الأسواق فيما يتعلق بجميع الصادرات من أقل البلدان نمواً. وتتفق أيضاً على أن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة ينبغي أن تعطى الدعم الضروري لتمكينها من الإفلات من شرك الفقر أو من التغلب على المشاكل الخاصة التي حدد هويتها تقرير مشروع الألفية لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد أود أن أكرر ذكر ما قاله الممثل الدائم لساموا بشأن أهمية استراتيجية موريشيوس بصفتها خطة شاملة لتحقيق الدول النامية الجزرية الصغيرة الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بها.

وفي سياق التحرر من الخوف فإن نهج "الخمس - د" الذي بينه الأمين العام بإيجاز يبدو شاملاً وحكيماً تماماً: ثني الناس عن تأييد الإرهاب، وحرمان الإرهابيين من إمكانية الوصول إلى الأموال والمواد، وردع الدول عن تبني الإرهاب، وتطوير قدرة الدولة على مكافحة الإرهاب، والدفاع عن حقوق الإنسان. ومما يشجع سنغافورة أن اللجنة المخصصة لاتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي استطاعت، بعد نشر تقرير الأمين العام بوقت قصير جداً، أن تحتتم العمل بشأن تلك الاتفاقية بعد عمل دام سبع سنوات.

طريقة تنظيمنا لأعمالنا وإصلاح هذه الطريقة في هذه المنظمة.

ويأمل وفد بلدي في أن نرقى نحن جميعاً إلى مستوى نداء الحرية هذا، كما فعل الجيل الذي سبقنا حينما قادت عملية إنهاء الاستعمار المسيرة صوب تحرر كثير من الأمم التي أصبحت دولاً جديدة والتي هي ممثلة الآن بيننا هنا. ومجلس الوصاية، الذي لم تعد حاجة إليه، شهادة قيمة ماثلة على ذلك المنجز الكبير.

وحرصاً على الوقت والفعالية لن يكرر وفد سنغافورة كل ما سبق أن قيل - وهو صحيح - عن القضايا الحاسمة من قبيل الإرهاب والتهديدات الناشئة عن انتشار الأسلحة النووية والإشعاعية والكيميائية والبيولوجية، واستعمال القوة، وتوسيع وإصلاح مجلس الأمن والفكرة المحبذة والمهمة جداً، وهي فكرة إنشاء لجنة بناء السلام. وبدلاً من ذلك سنركز على آرائنا التمهيدية في بعض العناصر الجديدة في هذا التقرير.

نبدأ بالقول إن من الجدير بالملاحظة أن لا حرية بدون السلام. وكان ذلك هو السبب في إنشاء الأمم المتحدة، لتحرير أو "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وعلى الرغم من أننا نجحنا إلى حد كبير في تقليل الصراعات بين الدول وفي تلاشيها التدريجي فإن كثيراً من الناس اليوم لهم معرفة بالحروب وعانوا منها. والصراعات داخل الدول سبب رئيسي في الافتقار إلى الأمن وإلى الاستثمار وإلى التنمية. تؤدي حالة الصراع طويلة الأمد إلى الفقر والفاقة والشك والخوف، وتندم حساً باليأس والافتقار إلى الكرامة. من اللازم أن نكون أكثر إبداعاً لكسر الحلقة المفرغة للصراعات. يعتقد وفد بلدي اعتقاداً قوياً بأن لدى الأمين العام مجالاً لاستعمال مساعيه الحميدة لفعل المزيد في مجالي الوساطة ومنع نشوب الصراع. ولتحقيق ذلك الهدف

التحقيق العالمي للديمقراطية يجب أن يكون هدفا أساسيا لمنظمة مكرسة لقضية إيجاد جو من الحرية أفسح. ورغم أن سنغافورة ديمقراطية، والديمقراطية وسيلة عادلة ويزداد شيوعها لتحقيق الحكم المشروع، نعتقد أنه ينبغي ألا تكون الديمقراطية غاية في حد ذاتها. فالأكثر أهمية هو وجود قيادة حكيمة وسياسات سليمة لضمان تحقيق نتائج تلي طموحات الشعوب.

والديمقراطية تقضي بمساءلة منهجية للحكومات من شعوبها، مفضلة في ذلك الحكم الصالح، ولكن لا تكفله بالضرورة. والحكم الصالح يحتاج أشخاصا صالحين لإدارة دفة الحكم ويملكون مقومات القيادة ويخلصون لمصالح شعوبهم. ويكمن التحدي لأي بلد في إقامة نظام يلهم باستمرار الصالحين والقادرين على تولي الدفة. والزعماء الصالحون يملكون الشجاعة لفعل ذلك ولأداء الأفعال الصالحة - وهي في أحيان كثيرة أفعال ليست نفعية، خاصة على صعيد اتخاذ مواقف من أجل انتخابات مقبلة. ويدرك الزعماء الصالحون أهمية توفير الرؤية لشعوبهم. ويؤمنون أيضا بالنظر إلى مدى بعيد من خلال الاستثمار في شعوبهم وفي البنية التحتية ومن خلال تهيئة بيئة تمكينية تستطيع فيها الشعوب تحقيق قدراتها وطموحاتها. وتلك هي العناصر أو المكونات اللازمة للنجاح في التنمية المستدامة التي حددها البروفيسور جفري ساكس وفريقه في مشروع الألفية من خلال عملهم الشامل.

وبغية التصدي لإساءة المعاملة ومنع رجال السياسة والحكومات من اعتبار ولايتهم ترخيصا قصير الأجل لأن يفعلوا ما يسعدهم، تحتاج كل دولة مؤسسات قوية من أجل سيادة القانون ووضع أنظمة خاصة بها للمراقبة والمساءلة. وفي هذا الشأن يمكن للأمم المتحدة، بوصفها منظمة، أن تقدم المساعدة أينما اقتضى ذلك. ومن خلال المساعدة على بناء مؤسسات قوية وتسهيل الحكم الرشيد، تستطيع الأمم

وفي سياق حرية العيش في كرامة تؤيد سنغافورة تأييدا تاما الرأي في أهمية سيادة القانون بوصف ذلك إطارا ضروريا لبيئة ممكنة في الألفية الجديدة نستطيع فيها أن نعمل من أجل النهوض بالتنمية البشرية. وفي غياب سيادة القانون ستتغلب سيادة الإنسان أو سيادة الغوغاء أو قانون الغاب. ويذكر وفد بلدي ببيان الأمين العام المهام بشأن سيادة القانون في الجلسة الثالثة التي عقدتها الجمعية العامة في الدورة العادية التاسعة والخمسين والتي أشار فيها عن حق إلى أن كثيرا من المشاكل التي لا تزال البشرية تواجهها اليوم تنبع من انعدام سيادة القانون.

ولكن القوانين وقواعد السلوك ليست ساكنة أيضا. إنها تتطور بمرور الوقت. في مجتمع عالمي شديد التطور وبخاصة في الألفية الجديدة هذه، حان الوقت لأن تصبح أعمال القتل والجرائم الواسعة النطاق ضد البشرية أشياء قد ولت وانتهت. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الأشياء لا تزال تحدث، ولا تزال تحميها جدران المفهوم الذي عفى عليه الزمن، وهو مفهوم السيادة المطلقة. وأنا موقن من أنه لا أحد منا يؤيد هذه الجرائم.

المسألة، إذن، هي ما نفعله نحن، أعضاء الجمعية العامة، بشأن هذه الحالة. والحقيقة أنه لا يمكننا مجرد أن نتمنى زوال هذه الجرائم. وينظر وفدي إلى هذا الأمر بوصفه تحديا خاصا للدول الأعضاء. إننا بحاجة إلى مناقشات صريحة ومفتوحة بمشاركة الجميع من أجل وضع قواعد جلية، محددة بمعايير واضحة ومتفق عليها، لكيفية منع مثل هذه الجرائم والتصدي لها - وهي معايير لا تترك في الوقت نفسه لأحد أي مجال لارتكاب إساءة من أي نوع كان.

ويتطرق الأمين العام أيضا إلى الديمقراطية، مؤكدا على أن حق الشعوب في اختيار طريقة حكمها ومن يحكمها يجب أن يكون حقاً للجميع لدى ولادتهم. وقال أيضا إن

لذلك سأقتصر على تقديم بضع ملاحظات إضافية. ولكني أود أولاً أن أشير إلى المسؤولية التي نعتقد أننا جميعاً نتشاطرها في الفترة الحاسمة التي بدأت للتو.

كلنا نفهم المسائل الهامة التي ستكون موضع نقاش أثناء مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. وتشمل هذه المسائل، أولاً، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما ضرورة مضاعفة الجهود الإنمائية. وثانياً، يجب أن نطور المؤسسات المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نسأل أنفسنا عن ثمن الإخفاق في تحقيق ذلك. فيجب ألا نخدعنا أية أوهام: ويجب ألا نخطئ في تقييم العواقب الوخيمة للإخفاق في أيلول/سبتمبر، إذ من شأنه أن يتسبب بتراجع شديد للزخم الخاص بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يضر بمصادقية منظماتنا. وأفريقيا، التي يجب الإقرار باحتياجاتها الخاصة أثناء مؤتمر القمة، ستعاني أيضاً من مثل هذا الإخفاق.

إننا نعتقد أن مؤتمر القمة سيكون ناجحاً، لأننا نعتقد أن شروط نجاحه قائمة. وأود أن أشير إلى اثنين من تلك الشروط. أولاً، أعتقد أنه لدينا عملية جيدة ستفضي إلى نتيجة ناجحة. وهنا أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي ما فتئتم تديرون بها أعمالنا. فلقد تمكنتم تماماً من الجمع بين الانفتاح والشفافية اللازمين وبين السلطة التي ستمكننا من إحراز تقدم بخطى ثابتة. وتؤيد فرنسا تماماً خارطة الطريق التي وضعتها للشهور القليلة المقبلة. فبهذه الطريقة وحدها - تحت إدارتكم وبمساعدة الميسرين - سوف نتمكن من التوصل إلى أفضل النتائج الممكنة في أيلول/سبتمبر. وغني عن القول إنه لدينا ثقة تامة بكم.

الشرط الأول، إذاً، هو وجود عملية جيدة؛ وهذه العملية قائمة الآن. أما الشرط الثاني للنجاح فهو دعم المقترحات المعروضة في تقرير الأمين العام (A/59/2005)، التي

المتحدة أن تساعد على خدمة قضية إيجاد جو من الحرية أفسح.

وذلك يقودني إلى النقطة الأخيرة في بياني. إن الأمم المتحدة نفسها، بوصفها مؤسسة، تحتاج إلى إصلاح وتعزيز. ويشجعنا أن نعلم بالمجموعة الكبيرة من تدابير الإصلاح الداخلي التي يعتزم الأمين العام تنفيذها، والتي طال انتظار بعضها، ولكن أن يأتي الإصلاح متأخراً أفضل من عدمه. وأحد الأهداف النبيلة تعزيز مساءلة كبار المدراء. وهذا يعني بإيجاز ممارسة ما وعظ به الأمين العام نفسه، وهو توطيد سيادة القانون في الأمانة العامة، وذلك من خلال قواعد وإجراءات شفافة لصنع القرار. وينبغي أن يفرض هذا إلى بيئة عمل أفضل بكثير للموظفين المدنيين الدوليين من خلال توضيح حقوقهم ومسؤولياتهم وإزالة أي مجال للقرارات التعسفية القائمة على صراعات المكاتب أو أساليب الضغط المشينة. وبغض النظر عن مرتبة المرء، ينبغي أن يُساءل الجميع عن أفعالهم أو عن تقاعسهم. وأضيف أنه ينبغي أيضاً الاعتراف بالفضل لكل فرد على ما ينجزه. وكل ذلك سيجعل الأمانة العامة أكثر احترافاً.

وفي المناقشات المعنية بمجموعات المواضيع، ستعرض سنغافورة وجهات نظر إضافية، خاصة في ما يتعلق بتنشيط الجمعية العامة والأمانة العامة ومجلس حقوق الإنسان المقترح.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يعرب عن تعازيه للمراقب الدائم عن الكرسي الرسولي برحيل قداسة البابا يوحنا بولس الثاني.

كما نود أن نعرب عن التعازي لوفد موناكو برحيل صاحب السمو الأمير رنبيه الثالث.

لقد عرض ممثل لكسمبرغ الدائم موقف الاتحاد الأوروبي. وتتشاطر فرنسا ذلك الموقف بالكامل وتؤيده.

واسمحوا لي أن أشيد إشادة موجزة بوضوح مقترحات الأمين العام. ففي معظم الأحيان، نميل إلى تقديم صيغ ضعيفة لا تنفذ أبدا. ولذلك، نرحب بقرار الأمين العام القاضي باقتراح تدابير محددة تتسم معا بالجرأة وإمكانية التنفيذ.

وبالطبع، مثلما قلت قبل فترة وجيزة، نحتاج إلى المزيد من التوضيحات والتعديلات والإضافات. وبعض الاقتراحات ذاتها تستدعي تطورات جديدة، وفرنسا، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، ستقدم اقتراحات في ذلك الصدد. ولكن مرة أخرى، يجب ألا يحدد بصرنا أثناء المناقشات عما هو مهم.

وسأطرق الآن إلى بضعة أمور أكثر تحديدا بغية توضيح التعليقات العامة التي أدليت بها قبل قليل.

أولا، نرى أن التمويل من أجل التنمية عنصر رئيسي في التوازن عموما. والالتزامات التي نقطعها على أنفسنا ستحدد إلى حد كبير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من عدمه. ولذلك، يجب أن نبذل كل جهد لكي نمضي على المسار الذي خططه الأمين العام. ويتضمن هذا المسار العناصر التالية: جدول زمني محدد لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٧,٠ في المائة من إجمالي الدخل القومي؛ وتحسين كبير في نوعية المساعدة؛ وكفالة أن تكون إدارة الديون ممكنة؛ وتوفير موارد مبتكرة لا غنى عنها للوفاء بالاحتياجات الماثلة أمامنا. وفي ما يتعلق بالعنصر الأخير، سنعمل مع آخرين من أجل توضيح مقترحات الأمين العام، التي نؤيدها تماما. وبالإضافة إلى اتخاذ قرارات مبدئية يجب أن نخطط لعدد من المشاريع التجريبية، من قبيل فرض ضريبة على السفر جوا من أجل المساعدة في مكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

نعتقد أنها توفر أفضل أساس ممكن لتحقيق نتائج إيجابية. وبإمكاننا أن نحسنها، أو نجعلها أكثر فعالية، أو نستكملها. ولكننا نعتقد أنها تشكل الأساس لعملنا.

وأود الآن أن أعلق بشكل أكثر تفصيلا على مقترحات الأمين العام. أولا، المقترحات هامة ومتراصة منطقيا وواضحة. إنها هامة لأن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير انكب لمدة عام على البحث في مجال الأمن الجماعي. ومشروع الألفية جمع حوله مئات الباحثين في مجال التنمية. وقبل كل شيء، نحن ناقشنا المسألة باستفاضة في الجمعية تحت إدارتكم، سيدي، في بداية هذا العام.

ولقد أخذ تقرير الأمين العام في الحسبان إسهامات الفريق ومشروع الألفية، وكذلك الإسهامات التي قدمتها الوفود أثناء المشاورات العديدة التي أجريت في بداية هذا العام. ونجح تقرير الأمين العام في تسليط الضوء على بضع مسائل تستلزم من رؤساء الدول أو الحكومات اتخاذ قرارات بشأنها.

واقترحات الأمين العام متوازنة أيضا. وهنا كذلك فُهِمَت رسالتنا على نحو صحيح. وأنا أفكر، أولا، في التنمية، التي أولاها التقرير مكانها المتميز الذي تستحقه، بينما احتفظ بالجرأة التي اتصف بها تقرير ساكس. وقد أخذ الآن على النحو الواجب عدد من القضايا المهمة في الاعتبار تم تناولها بشكل غير كافٍ في تقريرين خارجيين رئيسيين، مثل حقوق الإنسان والبيئة والإجراءات بدافع إنساني. وينطبق الشيء نفسه على بعض الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. ونرى، أن تقرير الأمين العام فيه توازن مناسب في ما بين جميع تلك الشواغل المشروعة على حد سواء.

حقوق الإنسان. وهذا أمر ينبغي النظر فيه على نحو خاص في القريب العاجل، في ظل قيادتكم، سيدي الرئيس.

خامسا، تكتسي المقترحات المتعلقة بالوكالات المتخصصة أهمية كبيرة. فهي ستحدد، إلى حد ما، قدرة المنظمة على التصدي لتحديات التنمية، والإجراءات بدافع إنساني، والبيئة. ومما يزداد وضوحا أن بعض الوكالات بحاجة إلى إصلاح جريء لكفالة اتساق أنشطتها. وسيوفر مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر فرصة فريدة لخلق زخم في ذلك الاتجاه. وهنا، أفكر خاصة في البيئة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني ببعض التعليقات على الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة. نرحب باقتراح الأمين العام بتنشيط الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونحن على استعداد للعمل بشأن تلك المقترحات. ونؤيد توجهها العام، على الرغم من أنها تتطلب، بالطبع، بعض التوضيح.

وفي ما يتعلق بمجلس الأمن، إن الموقف الفرنسي معروف جيدا؛ وهو لم يتغير.

ومثلما ذكرتم، سيدي الرئيس، نحن على مشارف المرحلة الثانية من عملنا المؤدي إلى مؤتمر القمة. وستكون هذه المرحلة حاسمة، وقد وفر لها الأمين العام، مثلما طلب إليه، أساسا متينا نحتاج إليه لصياغة مشاريع القرارات التي سنعرضها على رؤساء الدول أو الحكومات. والآن، يجب أن نعمل بنشاط من أجل تحقيق النجاح.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية اسمحوا لي أن أكرر، بالنيابة عن وفد بلدي، ذكر عبارات التعزية التي ذكرها متكلمون سابقون على وفاة رئيس الكنيسة الكاثوليكية ورئيس حكومة موناكو.

ومثالي الثاني هو مكافحة الإرهاب، التي تتطلب ردودا لا لبس فيها. ويجب أن نحدد الإرهاب وأن نكافحه معا. وتوفر الاستراتيجية التي حددها الأمين العام في بيانه المؤرخ ١٠ آذار/مارس في مدريد عناصر العمل المشترك. ويجب أن نكون على استعداد لاعتمادها. ويظهر اعتماد مشروع اتفاقية لمكافحة الإرهاب النووي بتاريخ ٤ نيسان/أبريل أن هذا أمر ممكن. وهو يظهر وجود تصميم على التغلب على اختلافاتنا. ويجب أن نواصل ممارسة الضغط للمضي قدما.

أما مثالي الثالث فهو بناء السلام. وقد أظهرت مناقشاتنا بجلاء أننا نفتقر إلى محفل لتعبئة وتنسيق إجراءات الأطراف المعنية. ونرى أن إنشاء لجنة لبناء السلام هو من ضمن النتائج المتوقعة من مؤتمر القمة. وتبدو لنا الولاية والمهام التي اقترحتها الأمين العام سليمة. فهي تتفق مع الزخم العام لمناقشاتنا السابقة عن هذا الموضوع. ونأمل أن نكون على وشك التوصل إلى حل بشأن هذا الأمر.

رابعا، إن تعزيز كرامة الإنسان غرض رئيسي للأمم المتحدة. وفي عالم اليوم، أخذ تعزيزها يزداد أهمية. ونحن من جانبنا، نؤمن بمبدأ "مسؤولية الحماية". ونؤمن بحكم القانون. ونؤمن بحقوق الإنسان. وقد أدت لجنة حقوق الإنسان دورا رئيسيا في وضع مجموعة من المعايير والسياسات والصكوك التي صغناها معا عبر العقود الماضية. ولكن يجب أن نقر بأننا نواجه مشاكل الآن. ومن أجل تقوية مشروعية وفعالية هيئة الأمم المتحدة المسؤولة عن حقوق الإنسان، تؤيد فرنسا فكرة تعزيز مكانتها، بموازاة تعزيز مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وهنا أيضا، بغية التأكد من ذلك، يجب أن نتدارس بدقة التفاصيل العملية. ويجب أن نراعي أن حقوق الإنسان ذات طابع عالمي ولذلك يجب مشاركة جميع الدول والمجتمع المدني، بطريقة أو بأخرى، في مناقشات الأمم المتحدة حول

يتعلق بالبلدان النامية والمتقدمة النمو، في رأينا، أساس بناء لصنع القرار في مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر.

فيما يتعلق بإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي نؤيد التركيز على التنفيذ الأكثر فعالية للقرارات المتخذة في مؤتمرات اجتماعية - اقتصادية عالمية؛ وتقوية العلاقات بين النشاطات المعيارية والتشغيلية في منظومة الأمم المتحدة؛ وتقوية العلاقة بين النشاطات المعيارية والتشغيلية في منظومة الأمم المتحدة؛ وتعزيز قدرة المجلس على معالجة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية المتعلقة ببناء السلام والتنمية بعد انتهاء الصراع. ولكن لسنا على اقتناع بأن ثمة حاجة إلى استعراض رئيسي لأداء المجلس لوظائفه. نعتقد بأن جميع مبادرات الإصلاح التي اقترحها الأمين العام من الممكن تحقيقها التام ضمن إطار الشكل الراهن للمجلس.

وأحد العناصر الأهم لـ "توافق الآراء الجديد" المشار إليه في التقرير ينبغي أن يكون الاتفاق على مسألة استعمال القوة. تعتقد روسيا بأن ميثاق الأمم المتحدة لا يزال أساسا قانونيا معولا عليه وصلبا لحل المشاكل المتعلقة باستعمال القوة ولا يتطلب التنقيح أو تفسيراً جديداً. ونشاط مشاطرة تامة الأمين العام توصياته باعتماد مجلس الأمن لقرار يورد المبادئ التي تحكم استعمال القوة. بيد أن وضع هذه المبادئ يجب ألا ينال من قدرة مجلس الأمن على اتخاذ قرارات ذات صلة بمحالات محددة.

إن الأمين العام والفريق الرفيع المستوى يعرفان مفهوم "المسؤولية عن الحماية" بأنه "معيار ناشئ". إن إنشاء معيار دولي يفترض مسبقاً، على وجه الدقة، بأن هناك تأييداً واسعاً ضمن المجتمع الدولي لذلك المعيار. غير أن الحالة هنا ليست كذلك. وعلى الرغم من ذلك فإن من الواضح أن انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق والإبادة الجماعية يمكن أن تكون سبباً لتدخل المجتمع الدولي. وذلك الإجراء

يرحب الوفد الرسمي بهذه المناقشة لتقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع"، وهي المناقشة التي تجري بشكل جماعي وشفاف - أي في جلسة تعقدها الجمعية العامة،

يتفق مضمون التقرير مع موقف روسيا الأساسي حيال تعزيز النظام الدولي للأمن الجماعي، فيه تكون الأمم المتحدة ومجلس الأمن الجهتين الفاعلتين الرئيسيتين؛ وحيال تعزيز هياكل المنظمة العالمية؛ وحيال زيادة فعالية عملها في كل الميادين.

ونتفق تماماً مع استنتاجات الأمين العام بترابط مختلف الإجراءات التي من اللازم اتخاذها لمعالجة التهديدات والتغيرات الأساسية التي تواجه العالم اليوم. إن دور الأمم المتحدة في معالجة هذه القضايا محوري حقا.

بيد أن من الواجب أن تتوفر للمنظمة الموارد الضرورية ابتغاء أن تكون أكثر فعالية ونجاعة. هذا هو الهدف الرئيسي لإصلاح الأمم المتحدة، وينبغي أن يؤدي إلى مزيد من حشد المجتمع الدولي حول مبادئ تعددية الأطراف. هذا هو السبب في أن القرارات بشأن قضايا أساسية ينبغي أن تقوم على أساس عرض اتفاق ممكن فيما بين الدول الأعضاء وعلى الأساس الوطيد للقانون الدولي - ميثاق الأمم المتحدة.

وأعرب الأمين العام على نحو صحيح عن الفهم المشترك أن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لها الأولوية، وهي تحدد ميادين العمل الرئيسية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ونتفق مع الأساس المنطقي لإعلان الألفية وتوافق آراء مونثيري اللذين شكلا أساساً للتقرير. وذلك الأساس المنطقي يقر بالالتزامات الهامة الملزمة بها في ميدان التنمية فيما

هذه المشكلة. ومن الجدير بالنظر التوصية بأن يتخذ مجلس الأمن قرارا يجعل من الأصعب على الإرهابيين أن يحوزوا أو أن يستعملوا نظما دفاعية جوية يحملها الإنسان.

ولكن من السابق للأوان عند هذه المرحلة الكلام عن تشجيع صياغة صك دولي ملزم قانونا بشأن وسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعبئها والسمسرة بها. ولا يوجد اتفاق بعد حول هذه المسألة، ولا يزال عمل مجموعات الخبراء جاريا.

ونشاط الرأي في أن حماية حقوق الإنسان يجب أن تكون أحد مكونات استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ويجب أن نكون أيضا على وعي بالتهديد الذي يمثلته الإرهاب لحقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي، وأيضا بمشكلة حماية ضحايا الإرهاب.

ونتفق مع الأمين العام في أن عمل لجنة حقوق الإنسان يعيقه أحيانا كثرة الإفراط في التسييس، والمواقف القائمة على المواجهة، والكيل بمكيالين. ولا ريب في أن التغييرات في هذا الصدد قد حانت منذ وقت طويل. ولكن ما هي التغييرات اللازمة؟ وكيف يمكن الإبقاء على الجوانب الإيجابية لعمل لجنة حقوق الإنسان؟ من الجلي أنه يتوجب علينا أن نبقي على وعي بالدعم الواسع القائم لفكرة الفريق الرفيع المستوى التي مؤداها أن تكون عضوية اللجنة عالمية.

ونشاط القلق المعرب عنه من عدم تخصيص موارد كافيه لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، بخاصة على ضوء المقترحات المقدمة بتوسيع مجال مسؤوليتها.

إن أحد العناصر الرئيسية لإصلاح الأمم المتحدة هو إصلاح مجلس الأمن، لجعل ذلك الجهاز الرئيسي في مجال الأمن أكثر تمثيلا. وموقف روسيا بشأن جوانب معينة من قضية توسيع مجلس الأمن معروف جيدا؛ إذ أعربنا عنه مرارا، بما في ذلك أثناء المناقشات التي أجريت حول تقرير الفريق

لا يمكن أن يتخذ إلا حينما يجيزه مجلس الأمن، حينما يكون المجلس قد وصف الأزمة الداخلية أو الإقليمية ذات الصلة بأنها تهديد للسلم والأمن الدوليين وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. في تلك الحالات يجب أن تكون قرارات مجلس الأمن مستندة إلى معلومات معول عليها. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان مواقف المنظمات الإقليمية ذات الصلة، ويجب أن يبقى استعمال القوة ملاذا أخيرا.

وإجمالا نرحب باستراتيجية الأمين العام الشاملة المقترحة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك التصدي لتجلياته الأكثر حدة وخطرا - أولا وفي المقام الأول التهديد المتمثل في إمكان وصول الإرهابيين إلى أسلحة الدمار الشامل.

ونؤيد رغبة الأمين العام والفريق الرفيع المستوى في الإسهام في صياغة تعريف عالمي للإرهاب. بيد أن العناصر المقترحة لتعريف كهذا ذات طابع سياسي أكثر من كونها ذات طابع قانوني. من المهم تجنب عبارات يمكن أن تفسر بأنها تضع أعمال الإرهابيين الإجرامية على قدم المساواة مع جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها الدول.

ونتفق مع دعوة الأمين العام إلى تعزيز إضفاء الطابع العالمي على اتفاقيات وآليات مناهضة الإرهاب وإلى تكييفها لجعلها أكثر مناسبة للظروف. واتخذت خطوة هامة في هذا المجال، تمثلت في اعتماد اللجنة المخصصة للإرهاب في ١ نيسان/أبريل من هذه السنة لمشروع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وهو المشروع الذي بادرت روسيا إليه قبل سبع سنوات. ونأمل في أن تعتمد الجمعية العامة نص تلك الاتفاقية في المستقبل القريب.

وفيما يتعلق بقسم نزع السلاح من التقرير أود أن أشير إلى الحاجة التي تم بحق التأكيد عليها إلى اتخاذ مزيد من الخطوات الفعالة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، بما في ذلك جانب مناهضة الإرهاب من جوانب

القرارات البعيدة الأثر والجريئة. وروسيا ستبذل قصارى جهدها لتيسير ذلك.

السيد ألكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم الشكر إلى الأمين العام على تقريره البعيد النظر والشامل والحافز للتفكير (A/59/2005)، الذي سيرشدنا أثناء عملية الإصلاح. وأود أيضا أن أشكركم، السيد الرئيس، على مشاركتكم الشخصية النشيطة في عملية الإصلاح وعلى قيادتكم الناجحة لاجتماعاتنا ومشاوراتنا. وأخيرا وليس آخرا، أتقدم بشكري الحار إلى ميسرينا، الذين يبذلون كل جهد ممكن لكفالة خاتمة ناجحة لمساعدتنا الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة.

بينما نؤيد تماما البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، أود أيضا أن أشدد على بعض النقاط التي تهم تركيا بصفة خاصة.

لقد قطعنا شوطا طويلا في جهودنا لإصلاح المنظمة منذ فترة التسعينات. وإننا نسلّم بأن آفاق الإصلاح تبدو في المتناول الآن أكثر من أي وقت مضى. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تغتنم فرصة المساهمة في عملية الإصلاح، وينبغي لها أن تظهر أقصى قدر من المرونة للخروج بنتيجة متماسكة ودائمة لصالح المنظمة بأسرها.

عندما تعهدنا بإصلاح المنظمة، كنا نعلم أن الطريق أمامنا شاق وطويل. لذا فإن علينا أن نواصل جهدنا الحثيث لإيجاد أفضل الحلول في كل مجموعة من مجموعات الإصلاح، التي ستعزز مصداقية المنظمة وتدعيمها لفترة طويلة مقبلة. وعندما نفعل ذلك ينبغي لنا أن نعترف بأن كلا من إطار وجوهر حزمة الإصلاحات يكتسي أهمية كبرى. ولا يمكننا بأي حال أن نعيد بناء المنظمة بطريقة انتقائية، تاركين بعض أقسام البنيان القديم من دون تغيير. ذلك شيء لا يسعنا فعله.

الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565). وعلينا أن نواصل بذل جهودنا للتوصل إلى أوسع اتفاق ممكن بشأن تلك القضية بغية تجنب حدوث شقاق في الأمم المتحدة من شأنه أن يأتي بعواقب وخيمة على المنظمة العالمية.

أما تعديل ميثاق الأمم المتحدة، فإنه يتطلب اتباع نهج حذر. وما زلنا نؤمن بأنه سيكون من السابق لأوانه، في هذه المرحلة، مناقشة حذف المواد المتعلقة بلجنة الأركان العسكرية.

ونعتبر أن توصيات الأمين العام ستشجع على بذل جهود مشتركة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام، بما في ذلك عن طريق توطيد التعاون بين المنظمة والشركاء الإقليميين، وفقا للفصل الثامن من الميثاق.

وإننا نؤيد فكرة إنشاء لجنة لبناء السلام بغية تعزيز تنسيق وفعالية المساعدة المقدمة في فترة ما بعد الصراع إلى البلدان الخارجة من أزمات. وأساليب عمل هذه الهيئة يجب أن تُناقش بتأن وشمولية.

إننا نؤكد مجددا دور الجمعية العامة الحاسم في كفالة استخدام موارد المنظمة بأكثر السبل كفاءة ورصد عمل الأمانة العامة على نحو ملائم.

إن اقتراحات الأمين العام تشكل أساسا متينا لمؤتمر قمة ناجح للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر. والمشاكل الهامة التي ذكرت في تقريره تستحق أن يُنظر فيها بتأن وشمولية، من دون تحديد أي مواعيد نهائية مصطنعة. وفي ما يتعلق ببعض القضايا التي يوجد بشأنها اتفاق واسع النطاق أو، الأفضل، توافق في الآراء، فمن الممكن اتخاذ قرارات قريبا جدا، قبل مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. وإننا نتفق مع الأمين العام على أن مؤتمر القمة ينبغي أن يفضي إلى اتخاذ عدد من

إن مجلس الأمن والجمعية العامة مؤسستان لا تنفصمان. ومن الواضح أن الجمعية العامة أيضا بحاجة إلى الإصلاح، ويمكن للمرء أن يرى أن هناك تفاهما عاما بشأن ما هو مطلوب إنجازه. وبينما نعيد هيكلة مجلس الأمن، ينبغي لنا كفالة أن نحقق توازنا دقيقا بين الجهازين. وبعبارة أخرى، ومن الناحيتين الحقيقية والعملية، يجب الحيلولة دون إلقاء الظلال على دور وسلطات الجمعية العامة.

أما بخصوص المعايير التي سترعى عند النظر في تقييم الترشيحات، فإن المعايير المقترحة في التقارير موضوعية حقا. ومع ذلك علينا أن نعتزف بأنها صارمة وحصرية تماما. وينبغي لنا ألا نحرّم البلدان من الحصول على مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن، لا لشيء سوى لأنها لا تفي بكل المعايير أو ببعض منها. فمن حيث المبدأ، ينبغي لجميع البلدان أن تكون ممثلة بعض الأوقات في جميع هيئات الأمم المتحدة، على أساس التناوب، إذا اقتضت الضرورة.

علاوة على ذلك، تحتاج المعايير المتعلقة بالمشاركة في عمليات حفظ السلام إلى إعادة النظر فيها وتفسيرها بقدر أوسع. إن مساهمات الدول الأعضاء في صون السلم والأمن الدوليين، حسبما أُشير إليه في المادة ٢٣ من الميثاق، لا يمكن ولا ينبغي أن تكون مقصورة على مساهماتها في عمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة. وتقيدا بتلك المادة، يجب علينا أن نكون شموليين. ومن الضروري أن نراعي إسهامات الدول الأعضاء في عمليات حفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة ولكن لا تديرها. وذلك نهج واقعي وعملي، حيث أننا نحاول تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. إننا نطلب إلى المنظمات الإقليمية أن تسهم أكثر فأكثر في عمليات حفظ السلام في شتى أنحاء العالم. ومع ذلك، ما زلنا نفرق بوضوح بين العمليات التي تديرها الأمم المتحدة والعمليات التي تديرها المنظمات الإقليمية. وما لم يتم تشجيع المنظمات الإقليمية على الإسهام

ومن الواضح أن إحدى الصعوبات الرئيسية في طريق تحقيق الإصلاحات تكمن في إعادة هيكلة مجلس الأمن. وإنه لمن الطبيعي أن تكون في ما بيننا بعض الاختلافات، حيث أن لكل بلد مصالحه ومتطلباته وتجاربه الذاتية. كل تلك الأمور بحاجة إلى التوفيق بينها. وعلى الرغم من أن توافق الآراء أمر مرغوب فيه، يبدو أننا قد لا نكون قادرين على تحقيقه في هذه القضية بصفة خاصة. ومع ذلك، يحدد ميثاق الأمم المتحدة بوضوح ما هو مطلوب لتعديله. والمهم إيجاد قاسم مشترك بين الغالبية الساحقة من البلدان الأعضاء.

وفي ما يتعلق بإعادة هيكلة مجلس الأمن، بين الأمين العام بوضوح في تقريره أن النموذجين ألف وباء لم يُطرحا على أساس إما أن يُقبلا من دون تغيير أو أن يُرفضا. وسنحاول أن نرى إلى أي حد يمكننا أن نجد قاسما مشتركا بين هذين النموذجين - وإذا اقتضت الحاجة، عن طريق تقديم بضع أفكار جديدة. مثلا، هل إن العدد ٢٤ لإجمالي العضوية في مجلس الأمن الجديد عدد لا غنى عنه؟ لم لا يكون هناك ٢٥ عضوا، مثلا؟ لماذا تقوم الحاجة إلى إعادة تنظيم المناطق الإقليمية الحالية وإلى تقليل عددها من خمس مناطق إلى أربع؟ إن من شأن هذا التغيير أن يتطلب تصميمًا جديدًا بالكامل لعمل مختلف هيئات الأمم المتحدة. والأهم من ذلك أن مجموعتي أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية، من خلال الدمج المقترح، ستخسران مقعدًا واحدًا - خسارة لا يسع الأعضاء غير الدائمين من هاتين المجموعتين أن يتحملوها.

ومن جهة أخرى، فإن آلية الاستعراض المخصصة لسنة ٢٠٢٠ تبدو غير واقعية عندما ننظر في التجارب التي عشناها خلال السنوات العشر الماضية. لذا ينبغي لنا أن نتفق على بنية جديدة لمجلس الأمن تغني عن ضرورة إجراء مزيد من التغيير في المستقبل المنظور.

وتتفق مع النهج الجامع والشامل للأمين العام في مواجهة مشاكل أفريقيا الراهنة. ولذلك ينبغي أثناء كل المداولات والأعمال في هذه المنظمة أن نأخذ البعد الأفريقي في الحسبان دائما بغية تقديم الدعم الحيوي والمنسق لمساعدة البلدان الأفريقية. ولقد أعلنت الحكومة التركية عام ٢٠٠٥ سنة أفريقيا وهي تتطلع إلى المزيد من التطوير للعلاقات الوثيقة والتعاون مع بلدان القارة.

إن توصيات الأمين العام التي أرسلت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي صالحة وملائمة. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بحاجة أكيدة إلى التنشيط في ضوء التغيرات الهائلة التي طرأت على المجالين الاقتصادي والاجتماعي خلال الأعوام الستين الماضية. وينبغي أن يكون لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تركيز أكبر حتى يوفر التوجيه الاستراتيجي، ويعزز التماسك والتنسيق، ويقيم أداء منظمات مالية وتجارية أخرى دون التدخل في أعمالها.

ويجب علينا أن نبحث بتعمق في مسألة اقتراح إنشاء مجلس لحقوق الإنسان. وبما أن الفكرة جديدة، وبما أنها ستؤثر حتما في عمل آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بأسرها، فمن الضروري أن نقيّمها بشكل أكبر وأن نتشاور في ما بيننا.

وبالنسبة إلى إعادة تنظيم الأمانة العامة، نرى أن الشخص الأكثر اختصاصا بتقديم الأفكار والتوصيات الجديدة هو الأمين العام نفسه. ولدينا كل الثقة بحكمة الأمين العام وخبرته، ونؤيد أفكاره ومقترحاته المتعلقة بإعادة تنظيم الأمانة العامة.

السيدة لوي (الداغرك) (تكلمت بالانكليزية): تود الداغرك أن تؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به أمس ممثل لكسمبرغ الدائم باسم الاتحاد الأوروبي.

في عمليات لحفظ السلام تأذن بها الأمم المتحدة، سيتعين على الأمم المتحدة عندئذ أن تقوم بهذه العمليات وأن تستخدم أصولها فيها. والسؤال هو: هل تستطيع الأمم المتحدة أن تتكفل بذلك؟

لا شك في أن الإرهاب قد أصبح أحد أخطر التهديدات لسلم وأمن ورفاهة المجتمع العالمي. ويوصف تركيا بلدا عانى طويلا من هذه الآفة، فهي ما فتئت تطالب بزيادة التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. ونرحب بالمقترحات التي طرحها الأمين العام لمنع الإرهاب، وباستراتيجيته الشاملة أيضا للقضاء على ذلك التهديد العالمي. ونعتقد اعتقادا قويا أنه لا يمكن تعزيز الإطار القانوني في هذا المجال بالتحديد إلا إذا صارت جميع الدول الأعضاء أطرافا في اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأود أن أتطرق إلى توصيات الفريق الرفيع المستوى بشأن الجزاءات. فهذه التوصيات لا تعالج سوى بعد واحد أساسي من أبعاد المسألة، بدون الإشارة إلى احتياجات ومشاكل دول ثالثة في تنفيذ الجزاءات. والحقيقة أنه لا يمكن بسهولة إنفاذ المادة ٥٠ من الميثاق. ومثال على ذلك تجربة تركيا في أعقاب الصراع العراقي - الكويتي. وبناء عليه، نرحب بإشارة الأمين العام الواضحة في تقريره إلى موطن الضعف ذلك.

وترتبط مسألة استعمال القوة كثيرا بجوهر إصلاح الأمم المتحدة. والتفاهم المشترك الذي يُنتظر منا التوصل إليه بشأن هذه المسألة سيؤثر بشكل مباشر في الدور المستقبلي لمنظمتنا في الدفاع عن السلم والأمن.

ولعدم تكرار ما قاله من قبل عدد من الزملاء، أود مجرد التأكيد مجددا على أن تركيا تتشاطر أيضا بالكامل رؤية واستراتيجية الأمين العام في ما يتعلق بما أسماه بكل بلاغة "التحرر من الفاقة".

ونحن نؤيد توصيات الأمين العام، الواردة في مرفق التقرير، بشأن الحصول على خدمات الصحة الإنجابية. ولا بد لزعماء العالم في مؤتمر القمة أن يؤكدوا مجددا على العلاقة بين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكفالة الحقوق الإنجابية وحصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية، وكذلك أهمية تكثيف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ولقد أصاب الأمين العام بإشارته إلى ضرورة الاستمرار في إصلاح الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية. ونشجع الأمين العام على مواصلة تطوير المنظمة، وهو التطوير الذي بدأه بصفته المسؤول الإداري الرئيسي.

وستنخرط الدانمرك بمهمة في الجهود المبذولة لتحقيق المزيد من التطوير لمقترحات الأمين العام المتعلقة بإصلاح الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونشيد بالأمين العام على اقتراحه الداعي إلى إنشاء مجلس لحقوق الإنسان، ونتطلع إلى المزيد من التوضيح لتلك التوصية.

ويجب على رؤساء الدول أو الحكومات أن يتخذوا قرارات جريئة وطموحة في مؤتمر القمة حتى يضمنوا للأمم المتحدة القدرة على التصدي بشكل أفضل للتهديدات والتحديات التي يواجهها عالم اليوم. ومن خلال هذا التقرير الممتاز، وضع الأمين العام الكرة الآن في ملعب الدول الأعضاء. وأود أنؤكد لكم، سيدي الرئيس، عزم هذا الوفد على العمل معكم ومع ميسريكم والدول الأعضاء في العملية المستمرة تحت قيادتكم القديرة لإعداد ذلك المؤتمر.

السيد باوليو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): حقيقة أن العديد من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/59/2005) تتكون من إعادة تأكيد على مبادئ والتزامات قبلت ومن حض على الانضمام إلى المعاهدات الحالية

وترحب الدانمرك بتقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005). وفي رأينا أن التوصيات التي قدمها الأمين العام تشكل قاعدة سليمة للأمم المتحدة لصياغة تصديدها الشامل للتهديدات والتحديات التي يواجهها العالم اليوم في ميادين التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان، والعدالة، وسيادة القانون. وتتفق مع الأمين العام على أن التوصيات مترابطة وتعزز بعضها البعض بشكل متبادل. وينبغي للدول الأعضاء أن تتعامل معها على هذا المنوال.

ويثير تقرير الأمين العام العديد من المسائل الهامة والمعقدة. وأود أن أخص بالذكر ثلاثة تحديات رئيسية نعلق عليها أهمية رئيسية. أولا، ينبغي لرؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة أن يتفقوا على تمويل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، مع التشديد الخاص على أفريقيا.

ثانيا، ينبغي تعزيز قدرة الأمم المتحدة على بناء السلام من خلال إنشاء لجنة لبناء السلام، كما أوصى الأمين العام بذلك في تقريره. ونتطلع إلى تلقي مقترحات أكثر تفصيلا من الأمين العام بشأن هذه المسألة الهامة.

ثالثا، يجب على الأمم المتحدة أن تعزز مكافحتها للإرهاب على أساس مقترحات واستراتيجية الأمين العام. ويجب على الأمم المتحدة أيضا أن تعزز جهودها في مكافحة أسلحة الدمار الشامل.

ومن الواضح أنه لا يمكن النظر إلى تلك المسائل الثلاث الرئيسية بمعزل عن بعضها. وينبغي لرؤساء الدول أو الحكومات أن يتخذوا خطوات إضافية لتعزيز جهود الأمم المتحدة في ميداني حقوق الإنسان وسيادة القانون. وينبغي لهم أيضا أن يتفقوا على تدابير فعالة لمعالجة تغير المناخ ولتعزيز حماية البيئة.

سبق أن قدمت في محافل وصكوك أخرى، مثل تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565). وللأسف، لا يقترح الأمين العام أي آلية لتقييم مدى امتثال الدول لتلك التوصيات. ويا ليتة اقترح، على سبيل المثال، إعداد تقارير دورية عن التصديق على أهم الصكوك الدولية وعن مدى تنفيذها.

وبالإضافة إلى ذلك، توجد توصيات في القسم المعنون "التحرر من الفاقة" تبدو عامة بقدر مبالغ فيه وغير دقيقة. وقد تكون لديّ انطباع بأن العديد من الدول، وخاصة البلدان النامية، على استعداد للامتثال لبعض التوصيات الواردة في الفقرة ٥ من مرفق التقرير، ولكنها لا تعرف من أين تبدأ. وربما كان من المفيد جدا لو توافرت إرشادات ملموسة بقدر أكبر بشأن تلك الحالات.

تتضمن التوصيات الواردة في القسم المعنون "التحرر من الخوف" توصية تثير شكوكا جادة هي التوصية التي تطلب من مجلس الأمن اتخاذ قرار يحدد المبادئ التي تحكم استخدام القوة. ومن المفهوم أن هذه محاولة لوضع ترتيبات تحكم لجوء مجلس الأمن إلى استخدام القوة، وليس استخدام الدول لها. ولا يرى وفد بلادي أي ضرورة لمحاولة وضع تلك الترتيبات، التي ستضمن التأكيد مجددا بصورة غير ضرورية على مبادئ وقواعد أساسية إلى الحد الذي يجعل إعادة تأكيدها أمرا زائدا عن الحاجة. ووفقا لما ذكره الأمين العام، ينبغي لهذا القرار أن يحدد أيضا معايير لإرشاد مجلس الأمن في الإذن باستخدام القوة أو اللجوء إلى استخدام القوة. لكن من الواضح أن مجلس الأمن ينفذ مهامه بموجب الفصل السابع باستخدام تلك المعايير. ولذلك، فإن وضعها صراحة في قرار غير ضروري. كيف يمكن تصور أن مجلس الأمن يمكن أن يلجأ إلى استخدام القوة من دون مراعاة الغرض من استخدامها أو خطورة التهديد أو فرص النجاح؟

أو التصديق عليها أو الوفاء بها تبين أنه ليس هناك من جديد نقوله، وأن أوان الإعلانات المتعلقة بإصلاح النظام من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومواجهة تهديدات عالم اليوم قد فات وأن ما يحتاج إلى الإنجاز الآن هو الوفاء بوعدونا.

لذلك تتفق حكومة أوروغواي مع الأمين العام على أن وقت اتخاذ القرارات قد حان وعلى أن اجتماع زعماء العالم في شهر أيلول/سبتمبر بمناسبة الذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة يوفر فرصة ممتازة للتوصل إلى اتفاق على برنامج عمل للقرن الحادي والعشرين.

غير أننا، لسنا متأكدين من أنه ينبغي اعتماد القرارات في حزمة واحدة، مثلما يقترح الأمين العام. إذ نرى أنه ينبغي أن نتصرف بحذر لكفالة ألا ينتهي بنا الأمر إلى تأجيل التنفيذ أثناء متابعتنا للهدف الطموح المتمثل في الاتفاق على حزمة التدابير بأسرها. بل يجب أن نترك المجال مفتوحا لاتخاذ نهج متدرج للإصلاح واعتماد قرارات كلما تم الاتفاق عليها.

ويجب توخي الحذر فيما يتعلق بكيفية اعتماد التدابير. ولا نعتقد، في حالة استحالة التوصل إلى توافق في الآراء، بأننا ينبغي أن نمضي قدما ونعتمد تدابير لا تحظى إلا بدعم جزئي من الدول. وعلى الأقل يجب اعتماد القرارات المتعلقة بإدخال تعديلات كبيرة على الميثاق بتوافق الآراء. فاعتماد تدابير بشأن مسائل بهذه الدرجة من الأهمية من دون التأييد الواسع النطاق من المجتمع الدولي لن يعزز قدرتنا على حل المشكلات الكبيرة التي يتعين علينا أن نواجهها.

وتتفق أوروغواي مع معظم مقترحات الأمين العام، ولكننا نلاحظ أن العديد منها، الذي يتألف من نداءات إلى الدول بالوفاء بالتعهدات التي قطعتها، وبالالتزامات المترتبة على المعاهدات والاتفاقيات، إنما هو تكرار مجدّد لتوصيات

الدولي في ذلك الجهاز. ولذلك، يوصي باتخاذ قرار في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ يؤيد أحد النموذجين اللذين اقترحتهما فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. غير أننا، يجب أن نتذكر أننا نسعى بإصلاح مجلس الأمن لا إلى جعله أكثر تمثيلاً فحسب، ولكن أيضاً أكثر ديمقراطية وأكثر فعالية. وقد ظلت المشاورات والمفاوضات جارية في السنوات الأخيرة لتحقيق ذلك المقصد الثلاثي الجوانب. والصعوبات في التوصل إلى الاتفاق ترجع تحديداً إلى أن بعض مقترحات الإصلاح لكفالة تمثيل أكبر تخلق بالفعل عوائق أمام تحقيق المهدفين الآخرين.

ونرى أن الاقتراح بأن يعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي كلما ظهر تهديد للتنمية، حتى يمكن اعتماد تدابير منسقة من أجل التصدي للحالة اقترح سليم. ومن شأن ذلك أن يسمح للمجلس لا بالرد الفوري فحسب، ولكن أيضاً بتنسيق عمله مع عمل مجلس الأمن، حينما تقتضي الظروف ذلك.

أخيراً، نتفق على أننا ينبغي أن نأخذ بتغييرات مؤسسية ووظيفية كبيرة للجنة حقوق الإنسان. لكننا، لا نرى كيف يمكن لمجلس لحقوق الإنسان أصغر حجماً تنتخبه الجمعية العامة أن يكون في منأى عن مخاطر التسييس وضياح المصادقية الذي يتبع ذلك.

واعتقد أنه قبل البت في هذه المسألة ينبغي أن يتوفر لدينا المزيد من المعلومات حول بعض جوانب الاقتراح غير الواضحة. على سبيل المثال، من الضروري توضيح الجملة الأخيرة من الفقرة ١٨٣ من التقرير، التي تنسم في رأينا بالغموض، فهي تذكر في النص الأسباني أن "الأشخاص" المنتخبين لعضوية مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يتعهدوا بالتقيّد بأعلى معايير حقوق الإنسان. لعل المصطلح المستخدم في النص الأسباني قد تُرجم بصورة خاطئة. ولكن إذا لم يكن

وليس وضع ترتيبات تحكم استخدام مجلس الأمن للقوة غير ضروري فحسب، ولكنه أيضاً خطر لأن معيار القواعد التي تضاف إلى أحكام الميثاق أو القواعد التي تفسر تلك الأحكام يمكن أن يؤدي إلى وضع قيود لا موجب لها على حق المجلس في اختيار أن يتخذ إجراءات بموجب الفصل السابع من الميثاق، مما يؤدي إلى الجمود.

وفي الوقت الحالي لا يستطيع وفد بلادي اتخاذ موقف نهائي بشأن ذلك الأمر. ولكي نفعل ذلك، نحن في حاجة إلى تحليل أكثر تفصيلاً للمقترحات التي تتضمن، ضمن جملة أمور، تحديد الهيئة التي تتمتع بسلطة اعتماد الترتيبات المقترحة.

تنسم التوصية المتعلقة بمحكمة العدل الدولية بالغموض الشديد. أولاً، لا نرى أي حاجة إلى أن يقر المجتمع الدولي بالدور المهم لجهاز هو الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. ثانياً، هناك حاجة إلى معرفة لماذا يرى الأمين العام أن عمل المحكمة يحتاج إلى تعزيز وما هي أفكاره لتحقيق ذلك الغرض. هل يفكر في تغيير تشكيل المحكمة، أم في تغيير في مداولاتها أم في تغيير في ولايتها التشريعية؟

وفي ما يتعلق بالإصلاح المؤسسي، تؤكد أوروغواي مجدداً على ضرورة إيلاء أولوية لتنشيط الجمعية العامة. ونرى أيضاً أن التخفيض الشديد في جدول أعمالها والتركيز على أهم مشاكل الوقت الحالي ليس أفضل طريقة لتحقيق ذلك الهدف. ويمكن أن تؤدي جميع التدابير الأخرى إلى تحسين الإجراءات وتبسيط عمل الجمعية، ولكنها ليست كافية لكفالة أن تسترد الجمعية سلطتها الواجبة لها بوصفها أكثر الأجهزة تمثيلاً في المنظمة.

وفي ما يتعلق بمجلس الأمن، نذكر أن الأمين العام يشير إلى إصلاحه بوصفه وسيلة لكفالة تمثيل أكبر للمجتمع

ونشاطات الأمين العام الرأي الذي أعرب عنه بأنه لأول مرة على الإطلاق تتوفر للمجتمع الدولي الموارد والمعرفة اللازمة لتحقيق هدف التحرر العالمي من الفاقة. ومن ثم، ينبغي أن تركز مناقشتنا بشأن مسائل التنمية على كيفية الوفاء بإخلاص بالتزاماتنا القائمة على أساس المشاركة في المسؤولية والمساءلة، كما اتفق عليه في مونتييري وجوهانسبرغ.

وبصفتنا بلدا من البلدان المانحة الناشئة يتمتع بخبرة إنمائية فريدة، فقد كثفت جمهورية كوريا جهودها من أجل توفير المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية. وتضع حكومة بلدي الآن خطة طويلة الأجل، في حدود مواردنا، لزيادة وتحسين المساعدة الإنمائية الرسمية.

وينبغي تطوير المجموعات السبع للاستثمارات والسياسات العامة من أجل التنمية الوطنية، التي اقترحها الأمين العام، بطريقة متوازنة للحد من الفقر بشكل فعال. وحيث أنه يوجد في المناطق الريفية ٧٠ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، لذا ينبغي التركيز بشكل متجدد على التنمية الريفية والزراعية.

ويعتبر الاستكمال الناجح لمفاوضات خطة تنمية الدوحة، بالاقتران مع المساعدة على بناء القدرة التنافسية للدول النامية في مجال التصدير، أمرا أساسيا في تيسير التنمية. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى النتائج الناجحة للمؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، والذي سيراعي على النحو الواجب مصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا.

وتؤيد جمهورية كوريا إطلاق مجموعة من المبادرات الإنمائية للكسب السريع، وينبغي التنسيق بين تلك المبادرات والخطط الإنمائية الشاملة الطويلة الأجل لزيادة النتائج المترتبة عليها إلى أقصى حد.

الأمر كذلك، فلربما يشير الاقتراح إلى وسيلة لإحراز تقدم إلى الأمام يمكنها أن تصحح فعلا أوجه الضعف المؤسسي للجنة حقوق الإنسان.

وفي المناقشات المعتزم إجراؤها في الأيام القادمة، ينوي وفد بلدي أن يقدم تعليقات إضافية.

السيد كيم سام - هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية):

بادئ ذي بدء، أود بالنيابة عن جمهورية كوريا أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تقديم التعازي بوفاة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، وصاحب السمو الأمير رينيه الثالث، أمير إمارة موناكو. كما أقدم بخالص التعازي إلى كل هؤلاء الذين تأثروا بفقدان هذين الشخصين المرموقين.

بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أشيد بالأمين العام لتفانيه في تقديم تقريره (A/59/2005). ونحن نعتقد أن التقرير يمهّد السبيل للتوصل إلى صفقة تفاوضية بشأن القرارات التي سيتخذها قادة العالم في الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقد في أيلول/سبتمبر. والآن، من واجب الدول الأعضاء أن تترجم التوصيات الواردة في التقرير إلى أعمال تمكّن جميع البشر من العيش في جو من الحرية أفسح، يفضي بهم إلى تحقيق السلام والرفاهية والتقدم.

لقد شدد الأمين العام عن حق على أهمية التوصل إلى توافق في الآراء بوصفه أساسا لاتخاذ القرارات في الجلسة العامة الرفيعة المستوى. وينبغي أن تهدف تلك القرارات إلى جعل الجمعية العامة أكثر مرونة وفعالية وكفاءة في تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمع العالمي. وبالتالي، ينبغي أن تمتنع الدول الأعضاء عن التسرع في اتخاذ أي قرار يمكن أن ييث الفرقة بينها. إن التوافق الواسع في الآراء هو السبيل الوحيد لضمان الشرعية والتنفيذ الكامل للقرارات التي ستمخض عن جهودنا الجادة التي سنبذلها هذا العام.

العالمي للبروتوكول الإضافي. وثمة حاجة أيضا إلى تطبيق رقابة أكثر صرامة على تناول المواد والتكنولوجيات النووية الحساسة. ومع ذلك، يجب أن نضمن حصول الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تمثل امتثالا كاملا لالتزاماتها بموجب المعاهدة، على الضمانات التي تكفل لها الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وتشعر جمهورية كوريا بالسرور لاعتماد مشروع النص الخاص باتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. ونتعهد بتقديم كامل تعاوننا في العمل من أجل إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي قبل نهاية الدورة الستين للجمعية العامة.

وتؤيد جمهورية كوريا تعزيز دور الأمم المتحدة في منع الصراعات وحلها وإدارتها من خلال مزيد من التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية. وبالمثل، يمكن أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر كفاءة عن طريق تعاون أوثق مع البعثات السياسية المنتشرة في المناطق نفسها، وكذلك بالتنسيق الأفضل بين مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها في مختلف البلدان.

وكما ذكرنا بالفعل، فإننا نؤيد تماما إنشاء لجنة لبناء السلام. ومع ذلك، فإن النموذج المقترح يقتضي مزيدا من التوضيح في ما يتعلق بكيفية تخطيط مختلف المراحل في الفترة الممتدة من انتهاء الصراع وحتى تحقيق التنمية. كما تقتضي ولاية لجنة بناء السلام وخيارات تمويلها إجراء مناقشات متعمقة. وعلى ضوء مزايا النهج الشمولي لإجراء الإصلاح المؤسسي، لعله من الأفضل مناقشة هذا البند في إطار مجموعة البنود الخاصة بتعزيز منظومة الأمم المتحدة.

وتعرب حكومتي عن تقديرها الكبير للجهود الجدية التي يبذلها الأمين العام من أجل تسليط الضوء على أهمية حقوق الإنسان في عالم اليوم، وجعلها على قدم المساواة مع

وفي كوكبنا المعولم، تحظى قضايا الصحة بأهمية أكبر، حيث تتزايد الصلة بين الصحة والأمن الدولي والتنمية. ومن دواعي قلقنا العميق افتقار المجتمع العالمي إلى التقدم في تحقيق الغايات الصحية للأهداف الإنمائية للألفية. وتعتقد حكومتي أنه ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور نشط في تيسير مضاعفة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمعالجة المسائل الصحية.

ويحظى تغيير المناخ بالأولوية ويجب على المجتمع الدولي برمته أن يعالجه. وبصفتنا طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها، تشارك جمهورية كوريا بنشاط في الجهود الدولية المبذولة لخفض غازات الاحتباس العالمي. ويحدونا الأمل أن يتم الاتفاق على خطة "لما بعد عام ٢٠١٢". بمشاركة واسعة النطاق من الدول المتقدمة النمو والدول النامية على حد سواء، على أن تراعى على النحو الواجب أهداف التنمية المستدامة لكل بلد.

إن أي تهديد لدولة ما يجب أن يؤخذ على أنه تهديد لجميع الدول. وتقتضي هذه التهديدات الاستجابة الجماعية من المجتمع الدولي برمته. وفي مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، تتمثل مهمتنا الوشيكة في جعل الأنظمة القائمة أكثر عالمية وفعالية في حين نبنى قدراتنا لمواجهة التهديدات الجديدة الناشئة. وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمرا لا غنى عنه في صون السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك السياق، نأمل أن نتناول توصيات الأمين العام بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على النحو المناسب في المؤتمر الاستعراضي القادم الذي سيعقد في أيار/مايو.

وتعلق جمهورية كوريا أهمية كبيرة على التحقق الفعال لنظام عدم الانتشار النووي. ويجب تعزيز قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التحقق عن طريق الاعتماد

فيما بين الدول الأعضاء، وذلك بهدف التوصل إلى توافق عريض في الآراء. فأني إصلاح ناجع لمجلس الأمن يجب أن يجعله أوسع وأعدل تمثيلا وأكثر فاعلية وكفاءة وديمقراطية وقابلية للمساءلة وشفافية. ونرى أن النموذج ألف من شأنه أن يلحق ضررا خطيرا بتلك الأهداف الضرورية.

فأولا، تتعارض فكرة إضافة مقاعد دائمة مع مبدأ التمثيل الواسع والمنصف، لأنها ستحد بدرجة خطيرة من فرص تمثيل الدول المتوسطة الحجم والصغيرة في مجلس الأمن.

ثانيا، التوسع الذي يشمل ست مقاعد دائمة جديدة من شأنه أن يشكل عقبة هائلة في طريق فعالية أداء مجلس الأمن لوظيفته. إذ سيشكل الأعضاء الدائمون الجدد، بالإضافة إلى الأعضاء الخمس الدائمين الموجودين، ما يقرب من نصف أعضاء مجلس الأمن. ويمكن أن تعقد المصالح الضيقة لتلك البلدان الـ ١١ عملية صنع القرار في المجلس.

ثالثا، من غير المحتمل إلى حد كبير أن يزيد إنشاء فئة أخرى من المقاعد الدائمة الشفافية في أعمال مجلس الأمن.

رابعا، يعلمنا التاريخ أنه لا مساءلة بدون انتخابات دورية. وبالنظر إلى الصعوبة الهائلة التي تنطوي عليها محاولة تصحيح وضع قائم في تكوين مجلس الأمن، تساورنا شكوك خطيرة بشأن صلاحية أي آلية للاستعراض. فالانتخابات الدورية هي الوسيلة الوحيدة المشروعة لضمان قابلية أعضاء مجلس الأمن للمساءلة. ويتعارض التوسع في عدد المقاعد الدائمة تعارضا مباشرا مع الهدف المتمثل في جعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وقابلية للمساءلة.

وأخيرا ولكن ليس آخرا، نود أن نبذل إساءة الفهم المتمثلة في أن أعضاء مجلس الأمن يمثلون مصالح المناطق التي يأتون منها. فالحقيقة أن أعضاء مجلس الأمن يمثلون في معظم الأحيان مصالحهم الوطنية.

الأمن والتنمية. وقد حان الوقت لكي نخرج بطرق أكثر فعالية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ومن هذا المنطلق، نساند المبادرة المتعلقة بتعزيز مفضية حقوق الإنسان مساندة تامة.

وبوصفنا من الأعضاء المؤسسين لمجتمع الديمقراطيات، تدعم جمهورية كوريا بقوة فكرة إقامة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وتتطلع حكومتنا إلى إجراء مناقشات مكثفة عن طرائق التشغيل وآليات الرصد التفصيلية لصندوق الديمقراطية المزمع إنشاؤه.

ونرى أن مفهوم "المسؤولية عن الحماية" ينبغي أن يلقي اهتماما جديا من جانبنا. ويجب أن نستكشف الطرق لإعاقة ومنع الانتهاكات الواسعة النطاق أو المنهجية لحقوق الإنسان الدولية أو للقانون الإنساني الدولي في الدول الآخذة في الانهيار أو المنهارة. ومع أن سيادة الدول ينبغي أن تحترم احتراما كاملا، لا ينبغي أن يتخذ ذلك ذريعة لتهرب المجتمع الدولي من مسؤوليته عن منع وقوع كوارث إنسانية واسعة النطاق. ويحدونا أمل جدي في أن تشترك الجمعية العامة في مناقشة شاملة لتطوير هذا المفهوم الناشئ والبالغ الأهمية مع ذلك.

ونتفق أيضا مع الأمين العام فيما يراه من وجوب أن تتعاون الدول الأعضاء مع المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من محاكم جرائم الحرب تعاوننا كاملا. وهذا يشمل القبض على الأشخاص المتهمين وتقديمهم لتلك الهيئات عند الطلب.

وتؤيد حكومتنا بقوة إصلاح الأمم المتحدة الشامل الكلي الذي يمكنها من مجابهة التحديات الجديدة الخاصة بالقرن الحادي والعشرين. بمزيد من الفعالية. وموقف جمهورية كوريا من إصلاح مجلس الأمن معروف للجميع. فنحن نؤيد التوسع في عدد المقاعد المنتخبة فقط، وليس المقاعد الدائمة، ونؤيد اتخاذ صيغة محسنة من النموذج بآ أساسا للمفاوضات

خطط أكثر تفصيلاً لتجديد نشاط الأمانة العامة، بما في ذلك التوقعات والاستراتيجيات الطويلة الأجل. أما فيما يتعلق بتقديم عرض لمرة واحدة للموظفين بترك الخدمة مقابل عوض، فلا يمكن أن يوافق عليه وفدي فقط إلا إذا أمكن تنفيذه بدون موارد إضافية.

وختاماً، أثق أننا، بتوجيهاتكم القديرة، سنحقق نتائج موضوعية فيما يتعلق بالمؤتمر الكبير المزمع عقده في أيلول/سبتمبر. ويؤكد وفدي مجدداً التزامه الراسخ إزاء الجهود الجارية لتنشيط الأمم المتحدة، ونتعهد بالمشاركة الفعلية في المناقشات المقبلة والمساهمة في تلك المناقشات.

السيد أدرانيه (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل ملاحظاتي بالإعراب عن تعازي شعب وحكومة نيجيريا العميقة للكرسي الرسولي في وفاة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، وأيضاً لإمارة موناكو في وفاة صاحب السمو الأمير رينيه الثالث.

كما أود أن أعرب عن تقديري لكم يا سيدي الرئيس لعقدكم هذه الجلسة العامة لمناقشة تقرير الأمين العام (A/59/2005) في إطار عملية الإعداد لعقد مؤتمر قمة ناجح في أيلول/سبتمبر القادم.

وتعرب نيجيريا عن تأييدها للبيانات التي أدلت بها كل من ماليزيا في بداية هذه المناقشة، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وجامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وملاوي باسم المجموعة الأفريقية. وأود رغم ذلك أن أبدي الملاحظات الإضافية التالية بصفتنا الوطنية.

أولاً، نشي على الأمين لعام لتقريره، الذي تتجلى فيه خبرته الشخصية، وقوة معتقداته وفهمه لميثاق المنظمة. ذلك أن آراءه وتوصياته تمثل رؤية طيبة تجعل الأمم متحدة قوية وفعالة، تتردد أصداؤها في تقاريره المتوالية التي يقدمها للجمعية العامة منذ عام ١٩٩٧. ومن الواضح أن تلك

وقد اقترحت مجموعة من البلدان في ٣١ آذار/مارس خطة عمل بشأن إصلاح مجلس الأمن. ولدينا تحفظات على هذا النهج. فليس من المحتمل أن يخالف التوفيق هذه العملية، بل ستوجد انقسامات خطيرة فيما بين عموم الأعضاء، مما يلقي بظلال على الاحتمالات بالنسبة لمؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر.

وندرك مدى أهمية إصلاح مجلس الأمن لكل من مستقبل الأمم المتحدة والمصالح الوطنية الطويلة لأجل لكثير من البلدان. ولم نستفد بعد جميع الفرص للمواءمة بين الآراء المختلفة والمتباعدة في هذا الشأن والتفاوض فيما بين الدول الأعضاء بروح من المرونة والتوفيق. ولا نؤيد فرض أي من المواعيد النهائية الاصطناعية أو التعجل في اتخاذ قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونحث جميع الدول الأعضاء على الدخول بشكل فعلي وبناء في مداولات ومفاوضات من أجل التوصل إلى توافق عريض في الآراء بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وفيما يتعلق باقتراح إقامة مجلس لحقوق الإنسان، ندرك أيضاً الحاجة المتزايدة إلى إصلاح آلية الأمم المتحدة للتعامل مع حقوق الإنسان. بيد أننا، بالنظر إلى ما ينطوي عليه هذا الاقتراح من آثار هامة، ما زلنا نستعرضه بالتفصيل وسنبدي عليه بعض الملاحظات في وقت لاحق.

وينبغي تعزيز الدور الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنسيق بين الهيئات الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة. ومن الجدير بالدراسة المتأنية في الوقت ذاته فكرة توسيع مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإنشاء لجنة تنفيذية.

ونعرب عن ترحيبنا بمبادرة تعزيز اختصاص الأمانة العامة وقابليتها للمسألة. ويتوق وفدي إلى الاطلاع على

القمة، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر، القوالب النمطية غير المنصفة بشأن أفريقيا، عن طريق البت في المقترحات الواردة في تقرير مشروع الألفية الذي تؤيده نيجيريا تأييدا كاملا.

رابعا، أود أن أؤكد من جديد دعم نيجيريا العام لتنشيط مؤسسات الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نخطط علما بمقترحات الأمين العام بشأن تعزيز الجمعية العامة. وبوصف الجمعية الجهاز التداولي الأعلى في الأمم المتحدة، فقد استخدمت في الماضي قدرتها التنظيمية الهامة على عقد المؤتمرات في التأثير على جدول الأعمال العالمي وخطة العمل العالمية، إن لم يكن تشكيلهما. وينبغي أن يسعى أي إصلاح لهذا الجهاز إلى تعزيز دوره تمشيا مع أحكام الميثاق.

وفي ما يتعلق بالجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإننا نود أن نرى المجلس وقد اضطلع بما اشتهر به بوصفه الصوت المعنوي لنصرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية. ولا شك في أن آراء الأمين العام حول دور المجلس في التنسيق واستعراض السياسات العامة والتوجيه حيال الأمور الاقتصادية والاجتماعية تحظى، بأهمية كبيرة في ذلك الصدد. وكذلك الحال بشأن الاقتراح الداعي إلى أن يجري المجلس تقييما سنويا على المستوى الوزاري للتقدم احرز إزاء تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ومع ذلك، ما زلنا ندرس الآثار المترتبة على التوصية بعقد الجزء الرفيع المستوى للمجلس مرة كل سنتين، وكيف يمكن أن يؤثر ذلك في المرونة المطلوبة للاستجابة للمسائل الاجتماعية والاقتصادية العالمية الناشئة.

وفي ما يتعلق بمجلس الأمن، تؤيد نيجيريا الاقتراحات الداعية إلى توسيع عضويته حتى يصبح جهازا أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية وجهازا فعالا في الأمم المتحدة. وكما ذكر ممثل ملاوي بالنيابة عن الدول الأفريقية الأعضاء، فإن نيجيريا تكرر تأكيد اقتناعها بأن أفريقيا تستحق على

التوصيات تمس مسائل ومجالات حيوية سوف تكون حديرة بالتقييم الدقيق خلال المداولات التي تجري فيما بين الدول الأعضاء.

ثانيا، كما ذكرنا في بياناتنا السابقة، ندرك نيجيريا الصلة القوية بين السلم والأمن والتنمية. ويبدو هذا واضحا أيضا في تقرير الأمين العام، الذي يعكس في جزء منه الآراء التي تم الإعراب عنها في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وفي تقرير مشروع الألفية. وبالنسبة إلينا في نيجيريا - كما هو الحال فعلا في البلدان النامية الأخرى - ينبغي أن تكون التنمية جوهر العمل العالمي للقضاء على الفقر، ومكافحة الأمراض، وتعزيز السلم والأمن، وضمان تحقيق استدامة بيئية. ولذلك فإننا نتطلع إلى المناقشة التي ستجري بشأن تلك المسائل في إطار الجولة القادمة من المشاورات.

ثالثا، تعتقد نيجيريا أنه يجب تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا - وتلك حقيقة أقرها الأمين العام بإسهاب. وبالنسبة إلينا نحن الدول الأعضاء، يكمن التحدي إذا في ترجمة الأقوال إلى أعمال ملموسة. وتتوقع أفريقيا التنفيذ السريع لمختلف المبادرات التي يضطلع بها، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، لدعم التنمية في القارة. والبلدان الأفريقية، من جهتها، تبدي التزامها بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية. لقد جعلنا برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا - وهي الإطار الرئيسي لتنمية قارتنا - تتفق مع الأهداف الإنمائية للألفية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يستكمل الجهود التي نبذلها بتقديم الدعم التقني الهيكلي والدعم المالي وإتاحة الوصول إلى الأسواق العالمية بشكل فعال. وتحتاج أفريقيا إلى إلغاء لديونها، حيث أنه لا يمكن تحقيق أي نمو بدون التخلص من العبء الثقيل للديون. ولذلك نتوقع أن يتجاوز مؤتمر

الأعضاء أن يكون لها تأثير على هذه النتيجة. وتستحق تلك المنظمة التي تنشأ نتيجة لهذا السعي المشترك تأييدنا ودفاعنا عنها ومساندتها لها. وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن نيجيريا ستخاطر في تلك العملية بالمشاركة الفعالة في المناقشات المقبلة التي ستجري في إطار المنهجية المحددة في رسالتكم المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ والتي عُذلت يوم أمس.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): إننا نشاطر الشعور الغامر بالخسارة التي مني بها العالم لوفاة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني. وكما قال الرئيس خاتمي في رسالته:

”إن البابا يوحنا بولس الثاني، ببراعته الفائقة في التأملات الروحية الدينية والفكر الفلسفي وقدرته الشعرية والفنية المبدعة، قد بذل كل جهد ممكن لنصرة الحقيقة والعدالة والسلام“.

كما أود أن أعرب عن تعازينا لشعب وحكومة موناكو بوفاة صاحب السمو الأمير رينيه الثالث.

إننا نحیی الأمين العام على قيادته لهذه المنظمة، وتفانيه في خدمة مبادئها وأهدافها وجهوده الشجاعة التي يبذلها في الدفاع عن سلامتها وتعزيز كفاءتها وقدرتها على تلبية احتياجات القرن الجديد ومواجهة تحدياته. ونحن مدينون له بكل الامتنان والدعم الذي لا يحيد في هذه الأوقات العصيبة.

يمثل تقرير الأمين العام المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ مبادرة هامة تستحق منا دراسة دقيقة ومداولات شاملة. وبوصف تلك الوثيقة مساهمة هامة، بالاقتراح مع غيرها - ولا سيما الآراء التي يعرب عنها الدول الأعضاء - بإمكانها أن تساعدنا على أن نمضي قدماً في تنفيذ

الأقل مقعدين دائمين في المجلس الموسع. وينبغي أن يوفر مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر لزعمائنا فرصة فريدة من أجل معالجة تلك المسألة الهامة وغيرها من جوانب الإصلاح الشامل للأمم المتحدة.

كما تحيط نيجيريا علماً مع الاهتمام بآراء الأمين العام بشأن حقوق الإنسان. ونؤكد من جديد التزامنا بتعزيز تلك الحقوق وتمتع الشعب النيجيري بها، ودعمنا لصكوك الأمم المتحدة ومؤسساتها المنشأة من أجل تعزيز تمتع جميع الشعوب بحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإننا ندرس بعناية الاقتراح المتعلق بالاستعاضة عن لجنة حقوق الإنسان بمجلس لحقوق الإنسان، ولا سيما الآثار الواسعة النطاق المترتبة عليه بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء.

إن إصلاح الأمم المتحدة سيكون غير مكتمل إلا إذا اتخذنا، نحن الدول الأعضاء، موقفاً جريئاً لدعم التماسك والاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة، كما لفت الأمين العام الانتباه إلى ذلك. ونعتقد كذلك أن مبادئ الحكم الديمقراطي والمساءلة والشفافية ينبغي أن تكون حجر الزاوية في عمليات الأمم المتحدة ووكالاتها. وقد سعت البلدان النامية، لفترة طويلة، إلى دعم هذا الموقف في مختلف المحافل، ولا سيما المؤسسات المالية والتجارية الدولية.

وتعتقد نيجيريا أن مؤتمر القمة القادم ينبغي أن يبعث برسالة واضحة إلى اجتماع هونغ كونغ الوزاري المعني بالتجارة، الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن ضرورة الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بجولة الدوحة في عام ٢٠٠٦.

أخيراً، هناك أفكار وتوصيات واردة في التقرير يمكن أن يؤثر تنفيذها في طبيعة وتوازن السلطة والمسؤولية. بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويمكنها أيضاً أن تعيد تحديد الطابع الحكومي الدولي للمنظمة. وينبغي لآمال وتطلعات الدول

يمكن أن تعزز، قدرة المجتمع الدولي على التصدي للتهديدات التي حددها بالذات، أو ما إذا كانت ستصحح العيوب الحالية في أجهزة الأمم المتحدة أم ستزيدها رسوخاً. وستوقف النجاح بدرجة كبيرة على شجاعتنا الجماعية في التعبير عن الشك في جدوى النموذج السائد بترعته القائمة على التدخل وقابليته للتطبيق، ناهيك عن مشروعيته وعقلانيته. وذلك من شأنه أن يجعل المنظمة تستجيب حقاً للمطالب التي أعربت عنها تكراراً الغالبية الساحقة من شعوبنا في أرجاء العالم، رافضة المرة تلو المرة الحرب والتدخل والفرض.

وقد سبق أن عرض وفدي مواقفه حيال المسائل الرئيسية المعروضة علينا، وذلك في البيانين اللذين أدلينا بهما في الجلسات غير الرسمية للجمعية العامة يومي ٢٧ كانون الثاني/يناير و٢٣ شباط/فبراير. ونود أيضاً أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلت به ماليزيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز ووجامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧. ولكني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتطرق بإيجاز إلى جوانب معينة من تقرير الأمين العام وإلى بعض ما جاء به من توصيات.

وقد لخص الرئيس الأمر تلخيصاً صائباً في ملاحظاته الختامية يوم ٢٤ شباط/فبراير، بأن هناك توافقاً واسعاً في الآراء على أن المادة ٥١ من الميثاق لا ينبغي أن يعاد تفسيرها أو كتابتها. ومن ثم لا سبيل إلى تعليل ما نراه في الواقع من إعادة تفسير المادة ٥١ بالفعل في التقرير، بما يتعارض مع إرادة الأغلبية ويناقض مجمل التاريخ التشريعي لهذه المادة والممارسة اللاحقة لصدور الميثاق والآراء الفقهية القطعية. فإعادة تفسير المادة على هذا النحو الواسع لا تحقق فقط في احتياز اختبار المشروعية، بل لا تصمد حتى لمعيار الفطنة، لأن توفير عذر شبه قانوني للقيام بأعمال وقائية انفرادية لا يمكن أن يترتب عليه سوى تفاقم جو التوتر والأزمة الذي يتبلى به المجتمع الدولي.

المهمة الضخمة التي تنتظرنا، بما يترتب عليها، من إصلاح حقيقي وهام ومتوازن بشكل كاف للأمم المتحدة على ما نأمل.

ونحن ممتنون لكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم المشاورات المكثفة مع الدول الأعضاء من أجل العملية التحضيرية للجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقد في أيلول/سبتمبر، تمثيلاً مع خارطة الطريق التي حددتها لنا.

وقد شارك وفدي، مع كثير من الوفود الأخرى، في هذه المداولات، وذلك في محاولة حقيقية للإسهام بشكل فعلي في تعزيز كفاءة منظمتنا الفريدة التي لا تعوّض.

ودهشنا كثيراً لأن تقرير الأمين العام، إلى حد كبير جداً، لم يغفل فقط آراء غالبية الدول الأعضاء والمجموعات الهامة من قبيل حركة بلدان عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة الـ ٧٧، بل أغفل أيضاً مطالبة الغالبية العظمى من الرأي العام العالمي بقدر أدنى من القسر ومزيد من الرحمة. لذلك فإننا نأمل جدياً فيما تبقى من تلك العملية أن ينظر بشكل ملائم في تلك التطلعات وفي آراء الدول الأعضاء. ومن البديهي أن مشروعية النتائج التي تسفر عنها في النهاية وأهميتها سوف تتوقفان على عمق التداول في الإصلاح ومدى شمول هذه العملية للجميع وشفافيتها.

لقد شخّص التقرير بعض التهديدات المتنوعة والمتراطة التي نكب بها المجتمع العالمي. بيد أن التقرير، بقبوله على عواهنها ما تحفل به وسائل الإعلام من تفسيرات لهذه التهديدات منبثقة عن منظور عالمي مهيم واحد، فقد غاب عنه تهديد لعله أقربها إلى الصميم يكمن في جذور العلل الدولية الراهنة، وهو تحديداً التزعة إلى اللجوء للقسر والعنف من جانب الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول. علاوة على ذلك، وربما بسبب ذلك القصور، فليس من المؤكد على الإطلاق أن العلاجات التي يقدمها التقرير ستعزز، أو حتى

الكافي. ونوافق على أن التهديدات الراهنة للسلام والأمن الدوليين الناشئة عن استمرار وجود آلاف الرؤوس النووية في مخزونات الدول الحائزة للأسلحة النووية "تستتبع مسؤولية فريدة" (نفس المرجع، الفقرة ٩٨) تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. والواقع أن أزمة الثقة والامتنال فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعزى في الأصل إلى ممارسات عدم الامتنال والتمييز من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية على مدى الـ ٣٥ عاماً الماضية. بيد أن التقرير لا يوجه اللوم لمن يستحقه. بل أكثر من ذلك مدعاة للأسف أن التقرير لا يتطرق إلى الخطط الحديثة لتطوير أسلحة نووية جديدة ووضع نظريات جديدة لاستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ويوصي التقرير بإضافة قيود تمييزية جديدة على سبل الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، مما يؤدي بدوره إلى مزيد من تصنيف القادرين وغير القادرين في نطاق معاهدة عدم الانتشار. بيد أنه يتجاهل أن تقديم حافز أعظم على عدم الانضمام لعضوية معاهدة عدم الانتشار أو إحداث مزيد من الإضرار بالتوازن بين حقوق والتزامات الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار بموجب نظام عدم الانتشار سيؤدي إلى إغيارها بدلاً من تعزيزها المقصود.

ويشير التقرير أيضاً إلى مبادرة تمييزية وذات دوافع سياسية خارج إطار الأمم المتحدة ونظام عدم الانتشار، ولكنها تقوضهما كليهما وقد لا يمكن أن تحقق، إذا استطاعت أن تحقق أي شيء، سوى الأهداف السياسية لتلك المبادرة. وفي هذا الصدد، يتمثل النهج الذي قبله أعضاء الجمعية العامة في "تعزيز تعددية الأطراف"، كنص القرار ٦٩/٥٩.

ويقول التقرير إنه قد "أدرك المحامون منذ فترة طويلة أن هذا [المادة ٥١] يشمل في آن معا الهجوم الوشيك والهجوم الواقع." (A/59/2005، الفقرة ١٢٤). ومن الواضح أنه لا شيء أبعد من ذلك، من الوجهة القانونية البحتة، عن نص أو روح الميثاق أو رأي الفقهاء المستقلين. فقد أكدت أحكام مختلفة لمحكمة العدل الدولية في قضايا مختلفة أن تدابير الدفاع عن النفس لا تكون مشروعة إلا بعد حدوث هجوم مسلح. والمادة ٥١ لا تغطي بحال من الأحوال التهديدات الوشيك الحدوث، والقانون الدولي لا يضمن أي مشروعية على نظرية العمل الوقائي الخطيرة. فحتى من منطلق السياسة والحكمة، الذي يفترض أن التقرير يحاول الأخذ به، متى أدرج هذا الترخيص الخطير في ممارسة الأمم المتحدة، فإنه سيؤدي إلى مزيد من اللجوء إلى العنف في الساحة الدولية بفتح الطريق أمام القوى الكبرى والمستأسدين (البلطجية) الإقليميين لشحن الحروب على الآخرين بذريعة الدفاع عن الذات في مواجهة طائفة متنوعة من الفروض والتهديدات المتصورة التي يمكن وصفها بسهولة ومرونة بأنها وشيكة الحدوث.

وقد شهد المجتمع الدولي حالات أكثر مما ينبغي للجوء إلى حجة التهديد الوشيك بوصفه ترخيصاً بالحرب بموجب الميثاق، بدءاً بالتبريرات التي استخدمها صدام حسين لعدوانه على إيران والكويت إلى التبريرات الموصومة التي تقدم الآن تبريراً للقيام بمغامرات عسكرية أحدث عهداً. ومحاولة توسيع نطاق الترخيص بالإكراه المجاز في حد ذاتها تدل على الفشل في التعرف على الأسباب الجذرية للأزمة الدولية الراهنة، ألا وهي التزعة العسكرية والميل إلى اللجوء للاستبعاد والقسر والعنف من جانب الدول والجهات الفاعلة من غير الدول.

وإذا انتقلنا إلى نزع السلاح وعدم الانتشار، يتضمن التقرير عدداً من المقترحات الهامة التي يلزم تمحيصها بالقدر

وفي مكافحة الإرهاب، يجب احترام حكم القانون الدولي بشكل صارم، وكذلك المبادئ القانونية لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني. وفي ذلك السياق، نعتبر أن اقتراح الأمين العام بإنشاء منصب مقرر خاص يرفع تقاريره إلى لجنة حقوق الإنسان بشأن مدى ملاءمة تدابير مكافحة الإرهاب مع القوانين الدولية لحقوق الإنسان، مبادرة إيجابية ومفيدة.

إن التهديد الناجم عن الجريمة المنظمة لا يقل في إلحاحيته عن خطر الإرهاب. فالالتجار بالمخدرات، بوصفه تعبيرا واضحا عن الجريمة المنظمة، يرتبط ارتباطا وثيقا بالإرهاب، ويؤثر على أمن جميع الدول، ويسهم في الحروب الأهلية. وهو يشكل عادة المصدر الرئيسي لتمويل العديد من جماعات الإرهابيين. ومما يؤسف له أن هذا التهديد الواضح قد تم تجاهله في التقرير.

وشدد العديد من الوفود خلال مداوالاتنا على حتمية الاعتراف بالتهديد المتزايد الذي تشكله مظاهر الخوف التي يعزز بعضها بعضا، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى كارثة تتمثل في صدام الحضارات والثقافات. وركز العديد على أن هذه الظاهرة تشكل اليوم أرضا خصبة للتطرف والإرهاب، وأن هناك ضرورة للإقرار بها وللتصدي لها على نحو ملائم في أي جهد لإصلاح الأمم المتحدة. ومما يثير الدهشة بالفعل أن ذلك التهديد الرئيسي والبازغ للأمن قد تم تجاهله تماما في التقرير، وتم أيضا التغاضي عن موضوع الحوار في ما بين الحضارات، وقد وافقت هذه الجمعية على أنه أكثر الوسائل كفاءة للتصدي لتزايد التهديد بحصول صدام.

وما لم تسبب ممارسة الضغط المفرط استحالة تقييم التهديدات التي يواجهها المجتمع الدولي بمزيد من الموضوعية لما كان من الصعب الاتفاق على تحقيق الأهداف السامية المتمثلة في توفير قدر أكبر من الحرية والتنمية والأمن وحقوق

كذلك كان ينبغي أن يأخذ التقرير بعين الاعتبار، في الإشارة إلى مسألة القذائف، قرارات الأمم المتحدة بشأن القذائف التي دعت لنظر هذه المسألة من جميع جوانبها.

وتتطلب مكافحة الإرهاب بوصفه خطرا عالميا متعدد الأوجه نهجا عالميا جامعا وشاملا. فالإرهاب نتاج قبيح وشاذ للنظام العالمي، والعقلية المصاحبة له تعظم القوة العسكرية بوصفها مصدر الشرعية وتقلل من شأن مبادئ القانون الدولي والأخلاق والمبادئ الخلقية بوصفها قيودا ثقيلة على ممارسة القوة. ويمكن تدمير الإرهاب، ويجب تدميره، أولا وقبل كل شيء بقلب منطق العنف والقسر وتغيير العقلية والتصورات التي ترى في القوة مصدرا للحق. ذلك أنه بالتأكيد لا يمكن اقتلاعه، بل لا يمكن إلا أن يزدهر، باستمرار ترسيخ هذه العقلية من خلال إزالة القيود المحدودة المفروضة على استعمال القوة العسكرية ورسم صورة توحي بأن القانون، على نحو أو آخر، يجب أن يخضع لواقع القوة ويتمشى معه. وتغامر النهج التي تركز كلية على التدابير العسكرية وتدابير الشرطة والمخابرات في مكافحة الإرهاب بتقويض الجهود المبذولة لتعزيز دور القانون وحقوق الإنسان، كما أنها تنفّر أجزاء كبيرة من سكان العالم، فتضعف بذلك إمكانية القيام بعمل جماعي ضد الإرهاب.

وبغية أن يتصف أي مسعى أو مبادرة لمكافحة الإرهاب بالفعالية بدلا من التصدي لجوانب منتقاة فحسب من ذلك التهديد، ينبغي أن يمثل نهجا واسع النطاق للتصدي بما فيه الكفاية لقضايا مثل الأسباب الجذرية للإرهاب والكيل بمكيالين، وهو ما تُعامل بعض الجماعات الإرهابية على أساسه. وينبغي له أيضا أن ينظر في آليات ملائمة لإنقاذ ذلك المصطلح الذي أساء استخدامه كثيرا الذين يتخذونه ذريعة لأي انشقاق عن سياساتهم.

ونشاطات الأمين العام شعوره إزاء تناقص مصداقية لجنة حقوق الإنسان. وتتفق أيضاً مع الأمين العام على أن حقوق الإنسان جانب هام من جوانب عمل الأمم المتحدة، فيما نعتقد أيضاً أن تسييس عمل اللجنة قد أدى إلى خطر إشراك الأمم في صدام عالمي للثقافات بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب. وعلاوة على ذلك، فإن لجنة حقوق الإنسان ظلت مثالا على الاستغلال السياسي من خلال عمليات انتقائية فاضحة والكيل بمكيالين عبر العقود العديدة الماضية.

ومن أجل استعادة مصداقية آلية حقوق الإنسان وإضافة الكفاءة إلى شرعيتها على أفضل وجه، يجب اتخاذ خطوات ملموسة لتقليل النهج الانتقائية. وهنا ثمة سؤال وجيه عما إذا كان باستطاعة مجلس حقوق الإنسان أن يصحح جوانب النقص الحالية لآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونحن نرى أن هذا المجلس يمكن أن يزيد من الاستقطاب والتسييس في نظام حقوق الإنسان، وأن يزيد بدوره من تهميش البلدان النامية في محفل مهم آخر داخل الأمم المتحدة.

إن إنشاء لجنة حكومية دولية لبناء السلام في إطار الأمم المتحدة فكرة مهمة وتستحق النظر المتأني. ومن شأن هذه الهيئة الجديدة، في حال إنشائها، أن تحتاج إلى الاضطلاع بمهامها المهمة تحت إشراف الأجهزة المعنية بالأمم المتحدة، وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

وبالطبع ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً مهماً في منع الصراع، وصنع السلام، وحفظ السلام وبناء السلام بعد الصراع لكي تنقذ حياة الملايين. وقد كان بإمكانها أن تمنع موت ملايين الأشخاص في صراعات عديدة. ولذلك، ينبغي أن نكفل وجود قدرة فعالة لدى الأمم المتحدة

الإنسان للجميع بصورة أفضل من خلال تعزيز الحوار، بدلاً من جعل الترخيص بضربات استباقية واستخدام القوة أكثر يسراً.

وقد قبل التقرير أيضاً مفهوم "مسؤولية الحماية" الغامض والخلافي بقدر كبير، وهو موضوع حظي بمجموعة واسعة من التفسيرات. ويتضح أن المجتمع الدولي لا يستطيع، بل ولا ينبغي له، أن يقف مكتوف الأيدي حينما يواجه الجرائم الشنيعة للإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ومع ذلك، ومثلما أشير إليه في تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى، فإن أحد الأسباب الرئيسية لجوانب فشل الأمم المتحدة في التصدي لهذه الجرائم في بعض الحالات كان الافتقار إلى الإرادة لدى بعض القوى الرئيسية، الأمر الذي منع الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير الملائمة في تلك الحالات المعروفة جيداً. ولذلك ليس واضحاً أن استحداث مفهوم جديد، بدلاً من تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة في ذلك الصدد على نحو أكثر أمانة، له الأولوية العليا في السعي إلى التصدي لتلك التهديدات. ويوجد قلق بالغ إزاء أنه يمكن استخدام مفهوم "مسؤولية الحماية" من قبل بلدان معينة من أجل تنفيذ خططها السياسية وأنه من خلال تلك الفكرة، قد تصبح بعض أجزاء من العالم تهديدات محتملة تستدعي تدخلها.

وينبغي الإشارة أيضاً هنا إلى المطلب العام للمجتمع الدولي باحترام السيادة. ويجب أن نزيل اللبس بشأن ذلك المفهوم وأن نطبق نفس معايير التحديث في تفسيره. بعبارة أخرى، لا يمكن وضع قيود على السيادة، بذريعة الالتزام باحتياجات القرن الحادي والعشرين، والسماح بالتدخل، بينما في الوقت نفسه يجري توسيع نطاق مفهوم السيادة ذاتها إلى ما كان عليه في القرن التاسع عشر من أجل تخفيف حدة القيود على استخدام القوة والسماح بالضربات الاستباقية.

واسعة النطاق للتصدي لهذا التحدي. أما التوصيات ذات الصلة فتركز على ثلاث قضايا فحسب هي الطاقة، وإدارة شؤون البيئة الدولية، وبروتوكول كيوتو، وبذلك فهي ليست شاملة. ولا يقدم التقرير أي اقتراحات لمعالجة المشاكل الناجمة عن تصدير التكنولوجيات الملوثة من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، وسلوك الشركات عبر الوطنية، وقضية مسؤولية الشركات ومساءلتها. وفي ما يتعلق بروتوكول كيوتو، توقعنا من التقرير أن يناشد الجهات الكبيرة التي تتسبب بانبعاث غازات الدفيئة الانضمام إلى بروتوكول كيوتو وأن يحث البلدان المتقدمة النمو الأطراف في البروتوكول على اتخاذ تدابير فورية وفعالة للوفاء بالتزاماتها بتخفيف الانبعاثات في الفترة الأولى من الالتزام، بدلا من اقتراح التزامات إضافية على البلدان النامية.

ويتطلب اقتراح الأمين العام بشأن إدارة شؤون البيئة الدولية تحليلاً عميقاً ودقيقاً، حيث أن هناك اختلافات في الرأي بشأن الأسباب الجذرية للمشاكل البيئية العالمية. وقد تم معالجة قضية إدارة شؤون البيئة الدولية بشمولية، بما في ذلك إنشاء كيان عالمي جديد أو وكالة عالمية جديدة بشأن البيئة، في إطار عملية إدارة شؤون البيئة الدولية التي أفضت إلى عقد مؤتمر قمة جوهانسبرغ. ومن بين الخيارات المختلفة المتاحة، اقترحت تلك العملية أن ينظر مؤتمر القمة في مسألة العضوية العالمية الهامة بل والمعقدة؛ وأناط مؤتمر القمة، من جانبه، بالجمعية العامة مهمة النظر، في دورتها الحادية والستين، في مسألة الطابع الشمولي لعضوية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ونتطلع إلى تحقيق المشاركة الفعالة لجميع البلدان في مناقشة مسألة الطابع الشمولي لعضوية مجلس الإدارة في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

ومن الضروري إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تعزيز فعاليته ودرجة استجابته للأمور

للاضطلاع بعمليات حفظ السلام بغية الوفاء بالمطالب المتزايدة. ولتحقيق تلك الغاية، نؤيد رأي الأمين العام بشأن ضرورة تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام، ونؤيد التدابير الملائمة التي من شأنها أن تخدم ذلك الغرض.

إن حكم القانون، بوصفه عنصراً أساسياً للسلام الدائم في البلدان الخارجة من الصراع، ينبغي احترامه من جميع الأطراف المعنية في عمليات حفظ السلام، وخاصة من حفظة السلام وبناء السلام التابعين للأمم المتحدة الذين تقع على عاتقهم مسؤولية مقدسة هي احترامهم للقانون وخاصة احترامهم لحقوق الشعوب التي تتمثل مهمتهم ذاتها في مساعدتهم. وفي ذلك الصدد، نؤيد بشدة جهود الأمين العام لتعزيز القدرة الداخلية للأمم المتحدة على ممارسة الإشراف على عمليات حفظ السلام من أجل منع أي سلوك سيء في المستقبل.

ونرحب باقتراح الأمين العام بشأن الحاجة إلى إنهاء جولة الدوحة، وبتركيزه على الحاجة إلى أن تفي الجولة بوعدها إزاء التنمية. ويسرنا أيضاً أن التقرير يقر بالحاجة إلى أن تكون التجارة الدولية والنظم المالية الدولية أكثر مراعاة لمصالح البلدان النامية من خلال تعزيز مشاركتها في عمليات اتخاذ القرار في تلك المؤسسات. ومع ذلك، لم تنل بعض العوائق الكبيرة في عملية إدماج البلدان النامية في نظام التجارة الدولية الاهتمام الملائم. فعلى سبيل المثال، لم يتطرق التقرير إلى ضرورة إزالة العوائق السياسية في سبيل جعل منظمة التجارة العالمية هيئة عالمية تمهد الطريق أمام جميع البلدان النامية لكي تستفيد من التجارة الدولية. وبنفس القدر لم يتطرق التقرير إلى اقتراح سبل لتناول الجزاءات التي تفرض من جانب واحد.

وبينما يحاول التقرير أن يكون له نهج شامل إزاء التدهور البيئي العالمي، يتضح أنه قصر في تقديم توصيات

فعالية عن طريق تعزيز مساهمتها في أنشطة المنظمة. غير أنه ليس من الضروري أن يتحقق ذلك بتبسيط جدول أعمالها وهياكل لجائها أو بتغيير عملية صنع القرار فيها. بل إنه من الضروري، عوضاً عن ذلك، أن نعيد إلى الجمعية سلطاتها المستمدة من الميثاق، ولا سيما من خلال ترك المجالات التي تقع ضمن اختصاصها - أي وضع القوانين والقواعد - لهذا المحفل الأكثر ديمقراطية في المنظمة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، برأي وفد بلدي، هي وحدها التي تتحمل المسؤولية عن البت في أية تدابير تتعلق بالأمم المتحدة وبإصلاحها، وأن الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي التمثيلي والتداولي وصانع القرارات في المنظمة، تحظى بدور فريد في هذا الصدد. ونكرر تأكيد تعهدنا بالتعاون التام معكم، سيدي الرئيس، بينما تستمرون في قيادتنا في هذه العملية.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد سلوفاكيا تماماً البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. كما نؤيد تأييداً تاماً البيان اذي أدلى به أمس الممثل الدائم لجمهورية استونيا بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية. ويود وفد بلدي أن يضيف عدة ملاحظات وتعليقات مختصرة بصفته الوطنية.

نرحب كثيراً بالتأكيد الحقيقي والسليم الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره (A/59/2005) على ثلاثة مقاصد وركائز كبرى لعمل الأمم المتحدة، ألا وهي الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ويشكّل بلدنا، من خلال تجربته الأخيرة إزاء عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي، مثالا واضحا على أنه لا يمكن تحقيق تقدم رئيسي بشأن إحدى تلك الركائز إلا إذا اتخذت خطوات مماثلة بشأن الركيزتين الأخريين. وتكتسي أهمية خاصة أيضاً، كما نشهد على

وتمكينه من مواجهة التحديات الناشئة. ويجدر النظر في الاقتراحات الواردة في التقرير، التي تسعى إلى حث المجلس الاقتصادي والاجتماعي على التركيز بشكل أكبر على المسائل الإنمائية. ومع ذلك، ينبغي ألا تغير تلك الاقتراحات من ولاية أو نطاق عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما حددهما الميثاق. وينبغي الاهتمام بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتفادي تقليصه إلى مجرد لجنة عاملة. وعلينا أن ندرك أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يُعهد إليه بمسؤولية التنسيق على مستوى المنظومة، وبولايات أخرى تتصل بالمسائل الاجتماعية، والاقتصادية، وحقوق الإنسان، والمسائل البيئية.

وبخصوص إصلاح مجلس الأمن، لاحظنا أن الأمين العام قد امتنع، بحكمة، عن القيام مباشرة بتأييد أي نماذج معينة تتعلق بزيادة عضوية المجلس. ومع ذلك فإن عدم وجود إشارة إلى أساليب عمل المجلس - بالرغم من إلحاح الأغلبية وإزاء خلفية العمل الكبير الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن إصلاح مجلس الأمن - أمر لا يمكن تبريره. وللأسف أصبح من المعتاد أن يخوض المجلس في مسائل تقع ضمن اختصاصات بعض الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة. غير أن التقرير لم يتجاهل هذا التحدي الكبير فحسب، بل إنه أوصى أيضاً بتفويض المجلس بولايات جديدة يمكن أن تزيد من تفاقم الوضع.

وفي ما يتعلق بتنشيط الجمعية العامة، الذي يقع بدون شك في جوهر إصلاح المنظمة، يرى وفد بلدي أنه ينبغي أن يُنظر إليه على أنه عملية دينامية ومستمرة. وينبغي أن تتابع الجانبين المتعلقين بهذه العملية - أي تعزيز سلطة ودور الجمعية العامة وتحسين أساليب عملها - في وقت واحد. وفي السياق نفسه، تتفق مع الأمين العام على أن الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي التمثيلي والتداولي وصانع القرارات في الأمم المتحدة، يجب أن تصبح أكثر

ونؤيد أيضا الجهود التي تهدف إلى زيادة احترام هيئات حقوق الإنسان ومصادقيتها. وفي هذا الصدد، تؤيد سلوفاكيا تعزيز دور مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتحسين سبل تمويلها، وتتطلع إلى العرض الذي سيقدمه قريبا المفوض السامي حول خطة عمل المفوضية.

كما تقتضي الصلة الوثيقة بين الأمن وحقوق الإنسان تفاعلا أكبر بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومجلس الأمن. ونعتبر أن التعديل المقترح لتحويل لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس دائم لحقوق الإنسان، يتمتع بسرعة الاستجابة وبالكفاءة، مبادرة تستحق منا المزيد من الدراسة والتمحيص، وخاصة ما يتعلق بعضوية المجلس الجديد ونظامه الأساسي. وفي رأينا أن قيام الجمعية العامة بانتخاب أعضاء المجلس سيساهم في جعله هيئة تتمتع بمزيد من الطابع التمثيلي والاحترام.

وفي مجال الإصلاحات المؤسسية لمنظومة الأمم المتحدة، نؤيد المفهوم المقترح بشأن إنشاء ثلاثة مجالس ذات أهمية متساوية، ونرحب به. كما نود أن نعرب عن تأييدنا القوي لفكرة إنشاء لجنة لبناء السلام. ونرى أنها متطلب أساسي لسد الثغرات المؤسسية الحالية. ويجب أن نلبي بشكل مناسب الحاجة الملحة إلى الحفاظ على السلم والأمن في حالات مع بعد الصراع وإلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة على المدى الطويل.

وتدعو سلوفاكيا بقوة لإصلاح مجلس الأمن، كما أشرنا مرارا في مناسبات سابقة. ويلزم قبل كل شيء جعل المجلس أصدق تمثيلا وأمضى فعالية وأكثر شفافية. كما يلزم تحسين أساليب عمله. وفي هذا السياق، نرى أيضا ضرورة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في كل من فئتي عضويته: الدائمة وغير الدائمة. فمن الواضح أن هيكل العضوية الحالي غير متوازن ولا يعكس بحق تكوين الأمم المتحدة أو مبدأ

ذلك، الحجة التي ساقها الأمين العام بشأن الأهمية الحاسمة لسيادة القانون، التي تشكل، إذا ما نفذت بنجاح، المطلب الأساسي الذي لا غنى عنه لتحقيق الإصلاح المستدام والتقدم الرئيسي في ما يتعلق بكل الركائز الثلاث.

وتمشيا مع الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تتفق سلوفاكيا بشدة مع الأمين العام على أن كل بلد تقع على عاتقه مسؤولية رئيسية عن تحقيق تميزته الذاتية - أي تعزيز نظام الحكم، ومكافحة الفساد، ووضع سياسات عامة واستثمارات لدفع النمو الذي يعتمد أساسا على القطاع الخاص ولزيادة استخدام الموارد المحلية المتاحة إلى أقصى حد في تمويل الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وقد انتقلت سلوفاكيا تدريجيا، عن طريق اعتماد تدابير فعالة في تلك المجالات، من مجرد متلق للمساعدة الإنمائية في أوائل التسعينات إلى وضعها الحالي بوصفها بلدا مانحا ناشئا يقدم الآن مساعدات إنمائية رسمية إلى ما يقرب من ١٤ بلدا من البلدان الشريكة في البلقان وآسيا وأفريقيا. ونحن ندعم القدرات المؤسسية والبنى التحتية والظروف المعيشية والبيئية في تلك البلدان، وننشاطر معها تجاربنا الذاتية في عملية التحول الجارية لنظامنا الاقتصادي والاجتماعي. وإن وضع نظام تجاري مفتوح ومنصف أمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر. وتتيح سلوفاكيا، بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، وصولا حرا إلى الأسواق حاليا من الرسوم والحصص الجمركية بالنسبة إلى جميع الصادرات من أقل البلدان نموا.

وبلدي، الذي يسلم تماما بالتزاماته القانونية وباحترامه لحقوق الإنسان، يرحب بمقترحات الأمين العام التي تركز على تعزيز نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعلى تحسين الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان. ونؤيد بقوة فكرة تعزيز قدرة هيئات حقوق الإنسان في ميدان تنفيذ التدابير التي تم اعتمادها وتعزيزها ورصدها بشكل فعال.

رينيه الثالث. ونشارك أسرته ومواطنيه حزنهم لفقدانه،
وندعو الله أن يجدوا عزاء فيما خلفه من إرث هائل.

وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها للعمل الذي
يقوم به الأمين العام وللجهود التي تبذلها يا سيدي الرئيس
لتحقيق إصلاح الأمم المتحدة. وأشعر بالامتنان للفرصة التي
أتاحت لي لتقديم وجهات نظر بلدي فيما يتعلق بهذا العمل.

لم يكن العالم في أي وقت أشد حاجة مما هو اليوم
إلى فعالية الأمم المتحدة. فنحن في عملنا من أجل تحقيق
الأهداف الإنمائية لمؤتمر قمة الألفية، وفي عملنا من أجل
السلام في أرجاء العالم، وخاصة في أفريقيا والشرق الأوسط،
وفي مواجهتنا لتحديات الإرهاب والحاجة الماسة إلى وقف
انتشار أسلحة الدمار الشامل، يلزمنا أن تكون الأمم المتحدة
أهلاً لمثلها العليا الرفيعة، وأن تتصرف الأمم المتحدة بفعالية
لتنفيذ حلول واقعية، وألا يكون هناك محل للشك في كفاءة
الأمم المتحدة ونزاهتها.

ونرحب بالتشديد الإيجابي من جانب الأمين العام
على أهمية تعزيز الحرية واحترام حقوق الإنسان والكرامة
الإنسانية، والنهوض بالديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون.
ونعرب عن تقديرنا لدعم الأمين العام لإنشاء صندوق
للمدانة يتبع الأمم المتحدة، على النحو الذي اقترحه
الرئيس بوش العام الماضي. وحين ينشأ هذا الصندوق
سيكون فعالاً، كما قال الرئيس بوش، في وضع أساس
الديمقراطية بإيجاد سيادة القانون والمحاكم المستقلة، والصحافة
الحرّة، والأحزاب السياسية، والنقابات العمالية.

كما نرحب بالدعوة الواردة في تقرير الأمين العام
(A/59/2005) لإنشاء لجنة لبناء السلام للنهوض بقدرات
المنظمة على بناء السلام بعد انتهاء الصراعات، وهو اقتراح
جدير بالنظر الجدي والمتأني. ويبدو أن إنشاء هذه اللجنة
يلقى دعماً عريضاً، ونود أن نعمل مع البلدان التي تشاركنا

التمثيل الجغرافي المنصف. ونود التأكيد مجدداً على موقفنا
الصريح من أن مجلس الأمن الموسع ينبغي أن يشمل ألمانيا
واليابان كعضوين دائمين جديدين.

وفي هذا الصدد، تجد سلوفاكيا من غير المناسب أن
أيا من النموذجين المقترحين لإصلاح مجلس الأمن من جانب
الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير،
والمشار إليها في التقرير الحالي للأمين العام، لا يعكس الهيكل
القائم للمجموعات الإقليمية. وأشار بذلك تحديداً إلى وجود
مجموعة دول أوروبا الشرقية. ونود التشديد على أنه ينبغي
الحفاظ على جميع المجموعات الإقليمية القائمة وتمتعها
بالقدرة على تسمية مرشحين لعضوية مجلس الأمن الموسع.

وفي الختام، أود أن أؤكد للجمعية العامة دعم
حكومتي القوي لمقترحات الإصلاح التي جرى إجمالها على
نحو بالغ الجودة في تقرير الأمين العام الأخير. ونحن ملتزمون
بإنجاح مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر، وذلك بالاشتراك في
مناقشات ومفاوضات تفصيلية مع الدول الأعضاء الأخرى،
لنجمع بذلك جميع لبنات البناء اللازمة لجعل الأمم المتحدة
منظمة أكثر فعالية وأكثر دينامية، لها القدرة على التصدي
الفعال للتحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين.

السيدة طاهر - كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب لزملائي من
بعثة المراقبة الدائمة للكرسي الرسولي، ولزملائنا من البعثة
الدائمة لبولندا، بل ولجميع من كانوا ينظرون للبابا يوحنا
بولس الثاني كمرشد روحي، أصدق تعازي بلدي في وفاته.
فقد كان مصدر إلهام لكل المتقين من جميع الأديان في كافة
أرجاء العالم وقوة تعمل من أجل الخير في كل مكان سافر
إليه. وسُيُفتقد كثيراً. كما أعرب للأسرة الحاكمة في إمارة
موناكو ولشعبها عن أصدق تعازي بلدي في وفاة الأمير

ونرحب باعتراف الأمين العام بأن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديداً حقيقياً ومتنامياً. كما نرحب بتأكيد الأمين العام مجدداً على أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالإشارة المحددة إلى أزمة الثقة والامتنال التي تواجه المعاهدة. فالدول التي لا تتقيد بالتزاماتها بموجب المعاهدات تخلق تحدياً خطيراً لنظام عدم الانتشار يجب التصدي له.

ومن دواعي سرور الولايات المتحدة أن ترى الدعم المقدم للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار ولقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لكونهما مبادرتين جديديتين مفيدتين لمكافحة خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك انتشارها عن طريق الجهات الفاعلة من غير الدول. كما نرحب بدعوة التقرير إلى اعتماد البروتوكول الإضافي النموذجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية على النطاق العالمي وبرامجه الخاصة بالتخصيب وإعادة المعالجة بسبب أخطار الانتشار التي تشكلها تلك الأسلحة. ونؤيد تركيز التقرير على الضوابط الوطنية على نظم إطلاق أسلحة الدمار الشامل، لأن انتشار القذائف والتكنولوجيات المتصلة بها إلى البلدان غير المستقرة مجال يثير قلقاً عظيماً لدى الولايات المتحدة.

وترحب الولايات المتحدة أيضاً بتأكيد التقرير على الخطوات الإضافية للتصدي للأسلحة التقليدية المزعزعة للاستقرار. غير أننا نرى أن تناوله الدول الحائزة للأسلحة النووية بوصفها تتحمل العبء الأكبر عن التصدي لتحديات الانتشار ونزع السلاح التي تواجه المجتمع الدولي قد جانبه التوفيق.

ونرحب بتأكيد الأمين العام أن المادة ٥١ من الميثاق لا ينبغي تغييرها. ويعرب تقرير الأمين العام عن نقطة رئيسية مؤداها أن الدولة لا يلزم أن تنتظر إلى أن تتعرض فعلاً

فكرنا على كفالة إنجازها لرسالتها الهامة. ويمكن للجنة بناء السلام أن تصبح أحد محاور الأمم المتحدة الرئيسية للمساعدة على تعزيز الدول بعد انتهاء الصراع، ويمكن بهذه الصفة أن تصبح عنصراً رئيسياً من عناصر السلام والأمن في القرن الحادي والعشرين. وينبغي أن تتبع اللجنة مجلس الأمن. ونذكر أن تشكيلها وتنظيمها لا بد أن يتجاوزا مجلس الأمن. فمن الأهمية بمكان أن تشمل هذه اللجنة في عضويتها كلا من كبار أصحاب المصلحة وكبار المساهمين. ونحن على استعداد لمناقشة هذه المسائل.

وتؤيد الولايات المتحدة توصية الأمين العام بالاستعاضة عن لجنة حقوق الإنسان بمجلس أصغر وأكثر فعالية لحقوق الإنسان على أن يتبع هذا المجلس الجمعية العامة مباشرة. ونتطلع إلى خطة العمل التي ستضعها المفوضة السامية لحقوق الإنسان لأننا متفقون على ضرورة النهوض بقدرة مفوضيتها على تعزيز سيادة القانون في البلدان على أرض الواقع. فهي ستساعد جميع الدول الأعضاء على تقييم أفضل الطرق لضمان عدم سلب الأعمال الحاسمة المتعلقة بحقوق الإنسان فاعليتها من خلال تصويت التكتلات أو الدول التي تنتهك حقوق الإنسان بشكل منهجي.

كما نعرب عن تقديرنا لتشديد الأمين العام في تقريره على التعامل مع مسألة الإرهاب، ولا سيما بإدراج دعوته لجميع الدول إلى الانضمام لاتفاقيات مكافحة الإرهاب ١٢٢ الموجودة إن لم تكن قد فعلت بعد، ودعوته لإتمام وضع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي دون إبطاء. ونرحب بالموقف المتمثل في عدم وجود أي تبرير لاستهداف المدنيين وقتلهم، ولا نزال نرى أن تستبعد العمليات العسكرية للدول من تعريف الإرهاب. كما نسلم بوجوب أن تتفق الدول في سياق المفاوضات بشأن الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب على أي تعريف أو صيغة أخرى تدرج في تلك الاتفاقية.

مؤسساتها وسياساتها. وقد تعهدت الولايات المتحدة بزيادة المساعدة الأجنبية بنسبة ٥٠ في المائة فوق مستويات عام ٢٠٠٠ بحلول عام ٢٠٠٦ ووفت بذلك التعهد قبل موعده بثلاث سنوات. وفي العام الماضي تجاوزت المساعدات الإنمائية التي نقدمها مستواها في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٩٠ في المائة. وإن مبادرة الولايات المتحدة بإنشاء حساب للتعامل مع تحدي الألفية ستدعم البلدان النامية الملتزمة بالحكم العادل والاستثمار في شعوبها وتشجيع الحرية الاقتصادية. ونعتقد أن هذا النهج سيجعل المساعدة أكثر فعالية وقد وضعت مبادرة حساب تحدي الألفية للوفاء بالتزاماتنا بموجب توافق آراء مونتيري. وهو نهج أيدته الأمين العام. ويقدم ذلك النهج المتكامل وعودا أكثر بكثير من الإصرار على أهداف ما هو معروض من المساعدة الإنمائية الرسمية. ونحث المانحين الآخرين على زيادة المعونة للبلدان النامية التي تنفذ استراتيجيات إنمائية وطنية تتسم بالسلامة والشفافية والخضوع للمحاسبة.

ونحن، شأننا شأن الأمين العام، نسلم أيضا بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وتحت رعاية حساب تحدي الألفية، نساهم بقدر كبير في تخفيف حدة الفقر من خلال النمو الاقتصادي والحكم الرشيد. وقد أدى قانون الولايات المتحدة بشأن نمو أفريقيا والفرص المتاحة لها إلى جلب الاستثمارات وفرص العمل إلى العديد من الأمم الأفريقية وساعد على إنشاء الروابط التجارية الضرورية لتلك الأمم حتى تتمتع بقدر أكبر من الفرص الاقتصادية. ونظل ملتزمين بوضع استجابة موسعة وشاملة لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وناشد المجتمع الدولي أن ينضم إلينا في توفير الموارد التي يحتاجها ذلك الجهد.

وبالإضافة إلى ذلك، نحث أعضاء منظمة التجارة العالمية على استكمال جولة الدوحة، إن أمكن ذلك. إلا أننا نحذر من أن التوصل إلى الهيكل الصحيح للأسواق المفتوحة

للهجوم لكي تستخدم القوة دفاعا عن الذات، أي أن هناك حقا للدفاع الاستباقي عن النفس إذا ما توافرت الظروف الصحيحة. الإجراءات المستندة إلى التوقع عنصر من عناصر الحق الأصيل في الدفاع عن النفس الذي يظل قانونيا وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ومثلما أشرنا في وقت سابق، يجب فهم حق الدفاع عن النفس وتطبيقه الآن في سياق التهديدات الجديدة التي يمثلها الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والتي يبرزها الأمين العام في تقريره.

إن التنمية الاقتصادية مسألة تشغل بال كل الدول الأعضاء. والواقع أن الرئيس بوش أوضح بجلاء أن التزام الولايات المتحدة بتحقيق التنمية الاقتصادية السليمة. وإننا نعيد تأكيد التزامنا وتكريس أنفسنا من جديد لتنفيذ توافق الآراء الإنمائي الذي تم التوصل إليه في مونتيري وفي جوهانسبرغ وللأهداف المتفق عليها في إعلان الألفية.

ونتفق تماما مع الأمين العام على أنه ينبغي للبلدان النامية أن تلزم نفسها مجدداً بتحمل المسؤولية الأولى عن تنميتها من خلال تعزيز الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، ووضع سياسات وتخصيص استثمارات لتحفيز نمو القطاع الخاص. وقد اعترف زعماء العالم بمبدأ المسؤولية الوطنية في مؤتمر مونتيري في عام ٢٠٠٢ المعني بتمويل التنمية. وقد كان الوعد الكبير الذي قطعه توافق آراء مونتيري هو إذا طبقت البلدان النامية الحكم الرشيد ونفذت سياسات سليمة تؤكد على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وإقامة هيكل اقتصادي متحرر على أساس السوق، فإن الموارد التي تحتاجها من أجل التنمية ستأتي تباعا - من التجارة ومن الاستثمار الأجنبي والوطني الخاص ومن الدين المستدام ومن المساعدة الإنمائية الرسمية.

وناشد توافق آراء مونتيري أيضا البلدان المتقدمة النمو أن تدعم البلدان النامية التي تبذل الجهود لتحسين

ونريد أن نتحرك الآن إلى الأمام بشأن إصلاح الأمم المتحدة، خاصة وأن هناك اتفاقا واسع النطاق بشأنه. وينبغي أيضا أن نقر بوجود مجالات لن يتم الاتفاق عليها بسرعة أو بسهولة، وينبغي ألا نقيّد أنفسنا بأي آجال نهائية مصطنعة. ونظرا للأهمية التاريخية وللمهمة التي نحن بصدها وتعقيدها، لن يكون واقعا اعتماد نهج الحزمة لإصلاح الأمم المتحدة والأهداف الإنمائية. وترى الولايات المتحدة أننا يجب أن نتناول هذه المهمة بأسلوب براغماتي، وأن نبني توافق آراء حول الإصلاحات التي نتفق جميعا على أن هناك حاجة إليها وبعد ذلك ندرج في العمل من أجل إجراء تغييرات أكثر صعوبة.

سيدي الرئيس، اطمئنوا على التزام الولايات المتحدة بالعمل بروح بناء وتعاونية بشأن جميع قضايا إصلاح الأمم المتحدة. ولتحقيق ذلك الغرض، سنواصل عمليتنا لاستعراض وتحديد أي مجالات إضافية لإجراء إصلاحات ممكنة، ونشجع الآخرين على أن يحدو حذونا.

ختاما، أود أن أكرر مجددا أن الولايات المتحدة تظل ملتزمة بالأمم المتحدة وتشعر بأن مما يكتسي أهمية حاسمة أن تساعد الدول الأعضاء الأمم المتحدة على التصدي لتحديات وعود القرن الحادي والعشرين.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): قبل كل شيء، اسمحوا لي أن أشارك في الإعراب عن التعازي القلبية بمناسبة وفاة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، وهو أول بابا زار بلدا سواده الأعظم من الأرثوذكس مثل بلدي. ونشعر أيضا بالحزن لوفاة صاحب السمو الأمير رينيه الثالث. وأود أن أعرب عن عميق مواساتنا للأسرة الحاكمة ولشعب إمارة موناكو.

سيدي الرئيس، نشكركم على عقد هذه الجلسات العامة لمناقشة تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية

والحرية - هيكل سيسهم إيجابيا في زيادة التنمية والفرص - أكثر أهمية من قيود الجدول الزمني.

وبالإضافة إلى ذلك فإن استدامة الديون تتعلق بقدره البلد على الدفع في سياق أن يصبح شريكا نشطا في أسواق رأس المال العالمية. ويجب أيضا أن نراعي الدور الذي تؤديه الديون بوصفها أداة لتمويل التنمية؛ وإن تمويل الديون لا يكون ملائما إلا إذا كانت هناك توقعات معقولة بسداد الديون. ومن شأن النهج الموضح في التقرير أن يؤخر تقدم العديد من البلدان صوب تحقيق الوصول أو إعادة الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية.

إن التحريات التي أجريت مؤخرا بشأن سوء الإدارة وسوء التصرف، بما في ذلك في عمليات حفظ السلام، تثير القلق وقد أبرزت الحاجة إلى قدر أكبر من الشفافية والخضوع للمحاسبة داخل الأمم المتحدة. ولذلك نؤيد بشدة تعزيز سلطة واستقلالية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بوصفه وسيلة لتحقيق ذلك الهدف.

تؤيد الولايات المتحدة إصلاح مجلس الأمن شريطة أن يزيد الإصلاح فعالية المجلس. ونظل على استعداد للنظر في جميع المقترحات وتقييمها وفقا لذلك المقياس. ومع استمرار عملية الإصلاح، تود الولايات المتحدة أن تمضي قدما على أساس توافق الآراء الواسع النطاق على الخطوط التي ذكرناها مسبقا ومن دون أي آجال نهائية مصطنعة.

وبينما نستعد لشهر أيلول/سبتمبر الذي سيكون زاخرا بالأعمال، أود أن أكرر مجددا موقفنا المتمثل في أن الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد على هامش الدورة الستين للجمعية العامة ينبغي ألا يصبح مركز تنسيق إصلاحات الأمم المتحدة. ونواصل الاعتقاد بأن تركيزه الأساسي ينبغي أن يكون على تنفيذ أهداف إعلان الألفية.

للمنظمة - أي التنمية والأمن وحقوق الإنسان - والعلاقة بين الركائز المناظرة لبنين الأمم المتحدة.

ونتفق مع النهج العام للتقرير، الذي يستند إلى ثلاثية التنمية والحرية والسلام، حيث تُحدد الصلة المتشابكة فيما بينها جدول الأعمال الدولي الحالي.

ويريز التقرير الطابع الملح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويحتوي على عدد من التوصيات العملية. ونوافق على النتيجة التي تم التوصل إليها في تقرير الأمين العام بأنه ينبغي أن تلتزم البلدان، النامية مرة أخرى، بتحسين أنظمة الحكم وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية، بينما ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتعهد بدعم تلك الجهود. إننا نرحب بتلك الاقتراحات ونؤيدها وكذلك تلك المتعلقة بتعزيز أنظمة الصحة الأساسية وتعزيز آليات الاستجابة الدولية للأمراض المعدية الرئيسية وإنشاء نظام عالمي للإنذار المبكر لكل الأخطار الطبيعية.

إننا ننظر إلى اقتراح إنشاء لجنة لبناء السلام بوصفه اقتراحا مفيدا بوجه خاص، ونتطلع إلى النظر في اقتراح مدروس بالتفصيل حول هذا الموضوع.

وبقدر ما يعتبر التقرير إنجازا مثيرا للإعجاب فإننا، بوصفنا ممثلين للدول الأعضاء، علينا أيضا أن نشارك بنشاط في عملية تكييف الأمم المتحدة مع حقائق العصر الجديدة، بما في ذلك من خلال مزيد من التنقيح لتقييمنا للمقترحات التي قدمها الأمين العام، عن طريق اخضاعها لمجموعة من الاختبارات الحاسمة. وأحد هذه الاختبارات - وربما الاختبار الأساسي الأهم - هو ما إذا كان الإصلاح المتوخى في التقرير يفعل أكثر من تكييف الأمم المتحدة لتحديات وفرص حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. وهل ستمكن المنظمة من كسب قلوب وعقول شعوبنا وتلهب ملكاتها الخيالية مرة أخرى، كما كان عليه الحال في سان فرانسيسكو؟ وهل

أفسح“ (A/59/2005)، وعلى قيادتكم في توفير إطار إحصائي لنا في المرحلة السابقة لانعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر.

وتؤيد رومانيا البيان الذي أدلت به رئاسة لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وبديهي أنها تؤيد بيان مجموعة دول أوروبا الشرقية الذي أعدته رئاسة إستونيا للشهر الحالي. ونحن أيضا ناقشنا بإسهاب القضايا المتعلقة بالإصلاح في مناسبات سابقة في جلسات عامة. واعتقد أنه ليس هناك أي داع لعرض تلك النقاط مرة أخرى حيث أنها مسجلة رسميا في المحاضر.

اسمحوا لي أن أقول بصراحة إن رومانيا تثمن عاليا رؤية الأمين العام للإصلاح. إن تقرير ”في جو من الحرية أفسح“ مخطط سياسي وفكري ممتاز لوضع تلك الرؤية موضع العمل، ووصف جيد لما نصبو إليه جميعا ألا وهو تعددية الأطراف الفعالة.

والتقرير ممارسة ممتازة أيضا في تبسيط تدفقات الأفكار والخيارات والمقترحات المتوقع عادة لها أن تزدهر وقت التغييرات الكبرى. ولذلك يستحسن كثيرا أن نعتبر التقرير منهاجا بأن نتخذ ذلك بوصفه منهاجا يمكن على أساسه تحقيق توافق الآراء بشأن القرارات التي تفي بالتوقعات التي تحيط بمؤتمر القمة التذكاري في أيلول/سبتمبر. وإذا كان الوقت - وقت الفرص السياسية - عاملا هنا فينبغي لنا أن نركز الآن على زيادة التوسع في دراسة بعض مفاهيمه، أو تكييفها، من أجل الإبقاء على التوازن الدقيق الذي تم تحقيقه في التقرير، وتجنب الإخلال به.

هناك في الواقع انسجام وتناسق قويان وجاذبية منطقية متأصلة في التقرير. وإنجازته الأكثر جداره بالثناء هو أنه يعيد بشكل صحيح معايير العلاقة بين الأهداف الرئيسية

هذه النقطة - التي نملك عندها مجموعة كاملة من الأفكار القيمة بشأن الإصلاح - إلى النقطة التي ستوصلنا إلى صياغة مشاريع قرارات مناسبة ينظر فيها قادتنا في أيلول/سبتمبر.

وبالمثل نقدر عملية التيسير القيمة التي شرعتم فيها، سيدي الرئيس، ونؤيد المبادرة الخاصة بتكريس الجهود المتفانية المبذولة لتعزيز حزمة الإصلاحات خارج نيويورك، بما في ذلك. بمساعدة قيمة يقدمها مبعوثون خاصون للأمين العام على درجة عالية من الكفاءة.

وفي المناقشات الأخيرة داخل مجموعة أوروبا الشرقية، لا يمكننا إلا أن نلاحظ بخيبة أمل أن المبعوثين قد تم اختيارهم، مرة أخرى، من المجموعات الأربع الأخرى، ولم يأت أي منهم من أوروبا الشرقية، وعلى حد علمنا، لم يُطلب من الـ ٢٢ وفدا الذين تتألف منهم هذه المجموعة أن يرشحوا أسماء مناسبة. وإننا، لسوء الحظ، مضطرون إلى أن نشير مرة أخرى إلى أن الفريق الرفيع المستوى الذي يضم ١٦ شخصية ليس بين أعضائه سوى عضو واحد من منطقتنا. أليس لدينا بالمرّة، نحن في أوروبا الشرقية، الشخصيات المناسبة التي يمكنها أن تقدم المساعدة للأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق تقريب جدول أعمال المنظمة من شعوبنا؟

لقد حان الوقت لكي نقول بصراحة إن الأمم المتحدة ما زالت تعمل على أساس خمس لا أربع مجموعات إقليمية. وإن اقتراحات الفريق الرفيع المستوى حول الدمج بين المجموعات الإقليمية لم تؤخذ في الاعتبار في التقرير المعنون "في جو من الحرية أفسح"؛ وإن الوفود استقبلت تلك الاقتراحات بتردد كبير، وعلى أية حال ليس من سلطة فريق الخبراء أن يقرر كيف تنظّم الدول الأعضاء نفسها، لا سيما عندما لا يؤخذ رأيها في ذلك.

سيوفر الإصلاح المتوخى إجابة مرضية لآمالها وأحلامها، وهل سينتزع منها إعادة التزام حقيقية بفكرة منظمة عالمية؟

هل سيجعل هذا الإصلاح الأمم المتحدة تقترب أكثر من مناطقنا، ومن بلداننا، ومن شعوبنا؟ إن الإجابة على تلك الأسئلة هي ما نريد أن ننقله إلى حكوماتنا، وإلى مواطنينا وإلى صانعي الرأي في بلداننا.

لا شك أن أهداف الأمم المتحدة تمثل أفضل مُثلنا وآمالنا. والسؤال هنا هو، إلى أي مدى يستطيع الإطار المؤسسي الذي نملكه اليوم أن يحقق بالفعل تلك الأهداف والقيم المشتركة؟ ولئن كان التقرير يؤدي مهمة مثيرة للإعجاب بدراسة طرق إعادة تنظيم الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة في إطار مصفوفة متكاملة بشكل أكبر، فإنه لا يساهم بقدر كبير - ولا يستطيع الأمين العام نفسه أن يساهم - في مسألة تحسين أداء الجمعية العامة. إن الجمعية هي الهيئة المركزية، وسفينة علم المنظمة، والمكان الوحيد الذي تُمثل فيه جميعا. وإن مقياس أداء وصورة الأمم المتحدة يرتبط ارتباطا لا ينفصم بقدرات الجمعية العامة. والأمر بالتالي يعود لنا - نحن الدول الأعضاء جميعا - بأن نعزز تلك القدرات ونجعل أعمال الجمعية العامة أكثر تركيزا على القضايا المعاصرة وأكثر اتصالا بها.

ثمة اختبار آخر يتصل بمستوى طموح التقرير - ويتصل بشكل ضمني بمدى طموح الإصلاح. لقد لاحظ العديد من زملائنا أن كثيرا من الأفكار التي حظيت بتأييد هام في سياق مشاوراتنا السابقة يبدو أنها لم تجد سبيلها إلى التقرير. ولذلك من المعقول أن نتساءل عما إذا كان التقرير أكثر أم أقل طموحا من المؤشرات المشتركة التي تم تحديدها في المناقشات التي عقدت حتى الآن حول الإصلاح.

وفيما يتعلق بالعملية، يمكن أن نستفيد في هذا الوقت من الوضوح الأكبر في عملية صنع القرار التي تأخذنا من

بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح مقارنة بالجهود السابقة. ونقدر أيضا مبادرات البلدان التي تعمل بنشاط سعيا إلى أوسع قاعدة ممكنة للاتفاق على درب التقدم الذي نسلكه صوب توسيع مجلس الأمن. وسنباشر المرحلة القادمة من العملية بدون أفكار مسبقة، ولكن باتخاذ موقف ثابت إزاء النقاط التي تعتبر أساسية لفريقنا ولبلداننا. ونذكر أنه من الضروري أن نقر في هذه العملية بأهمية المساهمين الرئيسيين في الوظائف الأساسية لمجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يشارك في وضع الصيغة المستقبلية لمجلس الأمن الموسع أكبر عدد من الدول الأعضاء وشعوبها - إن لم يكن جميعها - بوصفها من أصحاب المصلحة. وتؤيد رومانيا الأفكار والمبادرات التي يمكن أن تحدث تغييرا في ذلك الصدد.

ونوافق على أن الإصلاح الشامل للأمم المتحدة ينبغي ألا يعتمد على القدرة على البت في مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن. ومن بين العناصر الواردة في التقرير المعنون "في جو من الحرية أفسح" التي نرى أن من الضروري زيادة تطويرها، بل ومن الممكن تطويرها، تؤيد رومانيا إيلاء مزيد من التفكير المتعمق في حزمة الإصلاحات لمخطط المنع الشامل للإرهاب ومكافحته، والصلة بين تلك الآفة وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز العلاقات التي نعتقد أنه من الضروري أن يتم الاتفاق عليها بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وفي ما يتعلق بالعلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، من المثير للإعجاب أن نرى حكمة الآباء المؤسسين للأمم المتحدة عند صياغة الفصل الثامن من الميثاق، حيث كانت التزعة الإقليمية حينئذ بعيدة كل البعد عن حقائق اليوم المتمثلة في وجود منظمات قوية وعمليات تكاملية مكثفة. ومع ذلك، فإننا لم نستفد بعد بما فيه الكفاية من الإمكانيات الكامنة في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ولو حدث ذلك، فإن ضم الموارد التكميلية المتوفرة

فلنقر بوضوح أن هذا الاقتراح يعتبر من مخلفات الماضي ولنبدأ بجدية في التفكير من جديد، آخذين في الاعتبار أن ٢٢ دولة من الدول الأعضاء في المنظمة تراقب عملية الإصلاح بنفس النظرة الانتقادية، وبنفس ما تتوقعه من معاملة نزيهة وعادلة وبنفس الشعور بالأحقية مثل بقية زملائها من المجموعات الإقليمية الأخرى.

ويقودنا ذلك إلى التطرق مرة أخرى إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن والقول مرة أخرى إن مجموعة أوروبا الشرقية لا بد من اعتبارها جزءا لا يتجزأ من أي نظام لتوسيع المجلس. وبالنسبة لبلدان مثل رومانيا - التي يجب أن تشارك أيضا في العملية - فلها يمكنها أن تؤيد عملية توسيع مجلس الأمن، من حيث الهيكل، شريطة أن ينعكس فيها الإسهام المتزايد لمجموعة أوروبا الشرقية في أنشطة الأمم المتحدة، ومن حيث المضمون، شريطة أن تقربنا على الأقل خطوة من عملية أفضل لصنع القرار في مجلس أكثر تمثيلا وأقوى سلطة، وتقربنا خطوة أخرى من اعتراف أكثر إنصافا بمساهماتها في حماية السلم والأمن الدوليين.

إن توقعاتنا توقعات دنيا حقا. وتخصيص مقعد إضافي بالانتخاب هو في الواقع تخصيص متواضع جدا، حيث أنها في تلك الحالة سيكون لنا مقعد دائم واحد ومقعدان بالانتخاب، وذلك، وفقا للحسابات البحتة، أقل بكثير من خمس عدد البلدان الممثلة في مجلس الأمن الموسع. وإذا لم يكن هذا دليلا على روح التوفيق، وإن لم يكن نهجا بناء، فإنني لا أعلم ما يكون. وعلى أية حال، قبل أن نسعى إلى ترضية كل بلد بالنسبة إلى طموحاته، المشروعة، فلنستجب بصورة ملائمة، على الأقل، لمطامح أعضاء التجمعات الإقليمية الرئيسية في المنظمة.

إن الإطار الذي أُرسي في الوثيقة المعنونة "في جو من الحرية أفسح" فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن هو

اعتبارها أيضا مساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو في لبناء السلام نفسه.

وعلى المدى الطويل، من المهم ألا تتخيل، في الأمم المتحدة، قيام علاقات مع أكثر المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية نشاطا وفعالية بشكل تنافسي، بل نسعى، بدلا من ذلك، لمعرفة كيف تستطيع الأمم المتحدة أن توسع نطاقها وأن تعزز تأثيرها، وفي نهاية المطاف أن تقرّب جدول أعمالها من الاحتياجات والشواغل المحددة للشعوب عن طريق التفاعل مع التعهدات الإقليمية المقطوعة ودعمها وضمن الاتساق الشامل لتلك العمليات.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة اليابان وشعبها، أود أولا أن أعرب عن تعازينا الحارة بوفاة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني وصاحب السمو الأمير رينيه الثالث، أمير إمارة موناكو. لقد كافح البابا الراحل باستمرار، طوال ٢٦ عاما من توليه منصب البابوية، من أجل تحقيق السلام العالمي عن طريق التوسط والمصالحة لحل الصراعات الإقليمية والداخلية بالطرق السلمية، فضلا عن تخفيف حدة التوتر. وبذل جهودا كبيرة لتعزيز الحوار بين الأديان. وأثناء زيارته لليابان في عام ١٩٨١، زار قداسته مدينتي هيروشيما وناغازاكي وناشد العالم نزع السلاح النووي.

نحن نقدر خطة العمل المفعمّة بالأفكار وآلية التشاور اللتين عرضتموهما علينا، سيدي الرئيس، تحضيراً لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر، عقب تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح". وبعد مرور ستين عاما على إنشاء منظمتنا، سيطلب إلى الدول الأعضاء، في أيلول/سبتمبر القادم، أن تتخذ قرارات هامة بشأن إحداث تجديد وتغيير في المنظمة، والتعهد بالتزامات جديدة، وتمكين المنظمة من أن تصبح أكثر فعالية وأفضل تجهيزا لمواجهة مشاكل القرن الحادي

اليوم إلى تلك العلاقة قد يكفي لتحقيق الإدارة المناسبة لكل الأزمات والتوترات التي تواجهنا، أو حتى منعها. وما يصدق في مجال الأمن ينصرف أيضا على أبعاد أخرى من النشاط العالمي، مثل التنمية.

إن رومانيا، التي تعزز التعاون الإقليمي للأمم المتحدة في حالات الصراع بوصفه الموضوع الرئيسي أثناء فترة عضويتها في مجلس الأمن، ترغب في المساعدة على زيادة تطوير الأفكار الواردة في التقرير الأخير، وتعرب عن استعدادها لوضع ورقة مفاهيمية تعالج المسائل التالية.

أولا، كيف يمكن توليد عمليات تكاملية عندما يقتضي الأمر ذلك، أو جعل العمليات الحالية أكثر فائدة أو قوة نتيجة لتوفر القدرة على المنافسة التي تكمن في التفاعلات العالمية - الإقليمية.

ثانيا، كيف نضمن مراعاة أحكام الفصل الثامن نفسها في المقام الأول، وتنفيذها بطريقة أكثر تنظيما، بدون أن نترك كل شيء للحلول التجريبية. على سبيل المثال، تعافت الأمم المتحدة فرعيا، بشكل ضمني تقريبا، مع بعض المنظمات الإقليمية لحل مجموعة من الصراعات التي لم تمارس الأمم المتحدة عليها بعد أي نوع من أنواع الرقابة، كما ينص عليه الميثاق، بسبب أن تلك الصراعات قد ذهبت طي النسيان أو، على أفضل الأحوال، حظيت بتأكيدات مطمئنة بأن تبقى مجمدة على الأقل وإن كانت لم تتأجج من جديد حتى الآن، كما لو أنه ينبغي أن ننظر إلى هذا النهج على أنه نهج يمكن تحقيقه سياسيا أو أخلاقيا.

ثالثا، ومع إدراك أن المؤسسات الإقليمية تضطلع على نحو متزايد بدور منفصل إلى جانب فرادى الدول، فإن مساهمات الأخيرة في الإجراءات التي تتخذها المؤسسات الإقليمية بموجب ولاية من ولايات الأمم المتحدة ينبغي

يعيشون في فقر مدقع وعوز في أجزاء كثيرة من العالم، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إن جدول الأعمال الإنمائي الدولي أوسع نطاقاً من الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن يجب أن تظهر الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها أكثر الأولويات إلحاحاً. وتلتزم اليابان التزاماً شديداً بالمساهمة في تحقيق تلك الأهداف بالعمل مع البلدان المعنية ومع المانحين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف ومع شركاء التنمية، في الأمم المتحدة وخارجها.

وبالإضافة إلى توصيات الأمين العام، سوف نسترشد في نهجنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالمناقشات التي جرت وبالاتفاقات التي تم التوصل إليها حول تلك المسألة في العديد من المؤتمرات الدولية، بما في ذلك المؤتمران المعقودان في مونتيري وجوهانسبرغ. وفي ما يتعلق بالقطاعات ذات الأولوية الموجهة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، اضطلعت اليابان بدور رائد بين المانحين في مجالات التعليم والمياه والصحة العامة والبيئة. وسنستمر في بذل جهودنا، مع التركيز بصفة خاصة على تلك المجالات.

علاوة على ذلك، واعتقاداً منا بأن بناء الدولة يبدأ ببناء القدرات، فإن اليابان تعلق أهمية على المساعدة التي تقدمها في بناء القدرات، ولا سيما في مجالي التعليم والتدريب. إن إحراز التقدم في بناء القدرات شرط أساسي لتعزيز الشعور القوي بالملكية، الذي لا غنى عنه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بمسألة التمويل من أجل التنمية لقد سقنا الحجة بأن حشد الموارد يجب أن يشمل، حتى يكون فعالاً ومستداماً، ليس فقط المساعدة الإنمائية الرسمية ولكن أيضاً جميع المصادر المتاحة الأخرى، من قبيل المصادر التي تتيحها التجارة والاستثمار والمصادر من الموارد المالية الداخلية في البلدان المتلقية. وتقدم التجربة الإنمائية في شرق آسيا مثالا

والعشرين. وفي سبيل تحقيق تلك المهمة التي تكتسي أهمية تاريخية، تؤيد حكومتي تماماً الأمين العام، وستعمل في تعاون وثيق معكم، سيدي الرئيس، ومع الميسرين التابعين لكم.

وتشيد حكومتي بالجهود التي يبذلها الأمين العام لكي يعرض علينا مقترحات جسورة وملموسة تهدف إلى تعزيز الأدوار والوظائف التي تضطلع بها المنظمة في ما يتصل بمهامها وأهدافها الأساسية، أي التنمية، والسلام والأمن، وسيادة القانون، وحماية الضعفاء. كما نشي على جهوده في تقديم مجموعة مماثلة من المقترحات والأفكار الملموسة حول الإصلاحات المؤسسية، ولا سيما إصلاح مجلس الأمن. ويعود الأمر الآن إلى الدول الأعضاء لكي تتحرك، في عمل جماعي وبجراحة وبسرعة، صوب تحقيق التوصيات المعروضة علينا بوصفها حزمة متكاملة واسعة النطاق. إن اليابان، بالتزامها العميق بالأمم المتحدة، والعمل تحت قيادتك الحكيمة، سيدي الرئيس، لن تألو جهداً في التوصل إلى اتفاق يفيد جميع الدول الأعضاء.

إننا نؤيد بقوة الزخم الأساسي لتقرير الأمين العام، ألا وهو أن التنمية والأمن وحقوق الإنسان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعضها مع بعض ويجب أن تتقدم معاً إلى الأمام. ويتفق ذلك تماماً مع روح ومفهوم التقدم المتعلق بالأمن البشري، الذي يقضي بأنه لا يمكن للأفراد أن يعيشوا في ظل الحرية والكرامة إلا من خلال توفير الحماية لهم وتمكينهم.

وأود أن أقصر ملاحظاتي اليوم على بعض النقاط العامة التي تعتبرها حكومتي ذات أهمية خاصة. وأتطلع إلى إجراء مناقشات مفصلة في نهاية هذا الشهر في الجلسات التي تناقش كل مجموعة بنود على حدة.

أولاً، في ما يتعلق بالتنمية، المنضوية تحت موضوع "التحرر من الفاقة"، لا توجد قضية تستحق اهتماماً أوثق أكثر من الصعوبات التي يواجهها مئات الملايين الذين

وأفريقيا، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التنمية.

وفيما يتعلق بالتهديدات الماثلة أمام الإنسانية من جراء الكوارث الطبيعية نحيي الأمين العام على تأكيده في تقريره على أهمية التدابير لتقليل الكوارث والإنذار المبكر. إننا نعتقد بأن المجتمع الدولي بحاجة إلى أن يتناول بفعالية، عن طريق الأمم المتحدة، تلك المشكلة الباعثة على القلق الكبير لدى عدد من البلدان، وبخاصة في العالم النامي.

وفيما يتعلق بمسألة السلام والأمن، الواقعة في مجموعة "التحرر من الخوف"، نرحب بالاقتراعات الملموسة التي قدمها الأمين العام لتعزيز الأطر المتعددة الأطراف لترع السلاح وعدم الانتشار. واتخذت حكومة بلدي عددا من المبادرات، بالتعاون الوثيق مع أعضاء آخرين في المجتمع الدولي، في ذلك المجال. ونؤيد إضفاء الطابع العالمي على نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار، وأيضا أدوات قمع الإرهاب، وتعزيز فعاليتها وكفالة تنفيذها التام. ونرحب بالقيام في الأسبوع الماضي باعتماد مشروع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، سهّل دون ريب تقرير الأمين العام الاتفاق المبكر عليه.

وفيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار سيعقد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشهر القادم لاستعراض تنفيذها - وهو مؤتمر هام جدا، بالنظر إلى أن نظام معاهدة عدم الانتشار يواجه تحديات خطيرة. عن طريق ذلك المؤتمر ومحافل دولية أخرى سنواصل اتخاذ مبادرات نشيطة في تشجيع نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، رغبة منا في الإسهام في تحسين البيئة الأمنية في منطقة آسيا - المحيط الهادئ وما يتجاوزها.

ونؤيد فكرة إنشاء لجنة لبناء السلام ونأمل في أن يكون ذلك الإنشاء إحدى النتائج الهامة لمؤتمر قمة

هاما يتمثل في أن مزيجا موافقا لمقتضى الحال من التمويل الإنمائي ومكونا من المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والاستثمار الخاص أوجد بيئة أصبح من الممكن فيها تحقيق النمو الاقتصادي السليم والتنمية المستدامة، مما ساعد بالتالي على تقليل السكان الذين يعيشون في ظل الفقر بأكثر من ٢٠٠ مليون خلال عقد من السنين.

والتزام اليابان القوي بتقديم المعونة وبالتعاون في الميدان الإنمائي عن طريق مساعدتها الإنمائية الرسمية تبقى بدون تغيير. وأسهمت اليابان، يساندها ذلك الالتزام، بحوالي خمس حجم المساعدة الإنمائية الرسمية على النطاق العالمي خلال السنوات العشر المنصرمة. ومن الإغاثة الإنسانية، مثل تلك التي وفرتها اليابان في أعقاب كارثة تسونامي التي وقعت مؤخرا في المحيط الهندي، إلى الالتزامات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية والتنمية الدولية التي تتجاوز تلك الأهداف ستواصل اليابان بذل جهودها لتكون البلد المانح الرئيسي في العالم. وسنكافح من أجل رفع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مراعين مقترحات الأمين العام مراعاة حقيقية.

ومن أجل التنمية الدولية وتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية من المهم أيضا التعاون مع الجهات الفاعلة غير الأعضاء في الأمم المتحدة، من قبيل مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وسيركز مؤتمر قمة الدول الثماني هذه السنة على أفريقيا، وسنكون عاملين عن كثب مع شركائنا في مجموعة الدول الثماني، فيما يتعلق بمسائل تشمل التمويل الإنمائي والتقليل من ثقل الديون. وأود أيضا أن ألاحظ أن مؤتمر القمة الآسيوي - الأفريقي سيعقد في أواخر هذا الشهر في إندونيسيا، محتفلا بالذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر باندونغ التاريخي الذي عقد في سنة ١٩٥٥. وستعلن اليابان عن موقفها فيما يتعلق بتعزيز التعاون بين آسيا

بينما تتضح الحاجة في نفس الوقت إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن التفاصيل.

وفيما يتعلق بالإصلاح المؤسسي قدم الأمين العام عددا من المقترحات الهامة التي تستحق هي كلها الدراسة الدقيقة المتعاطفة. وتشمل المقترحات مقترحات للجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن، والأمانة العامة. ونرحب بهذه المقترحات الملموسة والجريئة.

ومنذ ما ينيف عن عقد من السنين لا يزال إصلاح مجلس الأمن موضوعا للمناقشة، وقد حان وقت العمل. ويكرر الأمين العام ذكر الرأي في "أن أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكتمل دون إصلاح مجلس الأمن" (A/59/2005، الفقرة ١٦٩)، ويحث الدول الأعضاء على الموافقة على اتخاذ قرار قبل انعقاد مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر. ويبين أيضا أنه إن تعذر التوصل إلى توافق الآراء، على الرغم من أن توافق الآراء أفضل، "فإن ذلك لا ينبغي أن يكون ذريعة لتأجيل اتخاذ الإجراء اللازم" (نفس المرجع، الفقرة ١٧٠). ونؤيد تمام التأييد هذه الآراء. يخبرنا التاريخ بأن التقدم الهام يندر أن يحقق عن طريق توافق الآراء، ولكن يحقق عن طريق القرارات الجريئة. وينبغي التذكير بأن قرار توسيع العضوية في فئة الدول غير دائمة العضوية في وقت سابق، في سنة ١٩٦٣، اتخذ بالتصويت.

لقد دفعنا بالحجة المؤيدة لتوسيع مجلس الأمن في فئتي الدول دائمة العضوية وغير دائمة العضوية كليهما لجعله أكثر تمثيلا وقدرة على معالجة التحديات الراهنة وتحديات المستقبل على نحو أشد فعالية. وهذا الموقف يحظى بالتأييد من عدد كبير من الدول الأعضاء، كما بينت ذلك بياناتها في الجمعية العامة. وذلك النهج يتجلى في النموذج ألف. ونعتقد أيضا بأن البلدان النامية من شأنها أن تكون أفضل تمثيلا في مجلس أمن موسع، بمقاعد دائمة أيضا. ونرحب

أيلول/سبتمبر. وتعي اليابان وعيا قويا بأهمية بناء السلام، كما يتجلى في جهودها الداعية إلى توطيد دعائم السلام والأمن البشري. ونؤيد فحوى اقتراح الأمين العام فيما يتعلق بتشكيل اللجنة ووظائفها، بما في ذلك تسمية عدد مساو من أعضاء مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي كليهما للمشاركة في اللجنة. ونتطلع إلى إصدار الأمين العام لمذكرة مفصلة، مما تتضمنه موضوع مهمة دعم بناء السلام.

ثالثا، فيما يتعلق بحرية العيش في كرامة أو حماية الضعفاء وسيادة القانون، نحى الأمين العام على اعتباره سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية من الأركان البارزة الهامة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى التنمية والسلام والأمن. وتتقبل اليابان تقييم الأمين العام بأن الوقت قد حان، على ضوء التجربة المكتسبة في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، لإنعام النظر في مسألة "المسؤولية عن الحماية". ولكن حتى إذا كان من غير الممكن أن يستبعد استبعادا كاملا التدخل العسكري بوصفه ملتبجا أحيانا فإننا نرى أن هناك حالات كثيرة فيها يمكن وينبغي للمجتمع الدولي استنفاد تدابير غير الوسائل العسكرية لمعالجة حالة معينة، وينبغي أن يحظى ذلك بمزيد من التفحص. نحن بحاجة إلى إعادة التأكيد هنا على مفهومنا للأمن البشري، وهو المفهوم الذي أحت إليه سابقا والذي يضع التأكيد الرئيسي على حماية وتمكين الأفراد بوصف ذلك مبدءا موجهها أساسيا لتحقيق المنع وتوطيد السلام في حالات ما بعد نشوب الصراع.

ونتفق على التأكيد الذي يضعه تقرير الأمين العام على حقوق الإنسان، مما من شأنه أن يقوي نشاطات الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين حالات حقوق الإنسان في كل أرجاء العالم. ونتطلع إلى إجراء مناقشات نشيطة في هذا الصدد. وفيما يتعلق باقتراح إنشاء مجلس لحقوق الإنسان فإننا نشاطر دواعي القلق الرئيسية الكامنة وراء ذلك الاقتراح

بالمهام والمسؤوليات الجديدة. ونرحب بالاستعراض المقترح للولايات القديمة. وفيما يتعلق بمسألة الملاك الوظيفي، هناك ما يبرر الحاجة إلى تحديد قدرات الموظفين وإعادة توجيههم للوفاء بالاحتياجات الراهنة، ونود أن نواصل المشاورات مع الأمانة العامة بشأن أفضل الطرق لتنفيذ إعادة التخصيص هذه، على أن يكون ذلك من حيث المبدأ في حدود الموارد القائمة.

علاوة على ذلك، نؤيد تعزيز سلطة الأمين العام في تنفيذ الإصلاح، ونرحب بجهود تحسين الشفافية والمساءلة في الأمانة العامة. ونتطلع إلى مزيد من المناقشات البناءة في هذا الصدد.

وتمثل هذه الجلسات العامة بداية عملية تحضيرية جادة لمؤتمر القمة المزمع عقده في أيلول/سبتمبر. وفي الختام، أود أن أقتبس من البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء جونيشيرو كوازومي خلال المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر، فقد قال:

”لقد حان الوقت لاتخاذ قرار تاريخي بإصلاح الأمم المتحدة، وإصلاح مجلس الأمن بصفة خاصة.

”والوقت محدود. ومستقبلنا، أي مستقبل الأمم المتحدة، في الميزان. وأود أن أدعو الدول الأعضاء في هذه الهيئة إلى التضافر معا واتخاذ خطوة جريئة نحو إنشاء أمم متحدة جديدة تلائم العصر الجديد“. (A/59/PV. 4، الصفحة ٣٣)

ولن تدخر اليابان وسعا في التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل تحقيق تلك الغاية.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية):
أود قبل كل شيء أن أتقدم بتعازينا في وفاة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، وسمو الأمير رينييه الثالث، أمير موناكو.

بالاتفاق الذي توصل إليه مؤخرا الاتحاد الأفريقي على موقفه على أساس توسيع الفئتين، ونؤيد إضافة دولتين أفريقيتين بوصفهما دولتين عضوين دائمي العضوية جديدتين.

وفي ظل هذه الخلفية ستدفع اليابان، مع بلدان أخرى لديها نفس التفكير، بالعملية قدما عن طريق تقديم مشروع قرار يتعلق بالإطار بحلول هذا الصيف، يتبعه إجراء ضروري، من أجل اتخاذ قرار بشأن توسيع مجلس الأمن. وفي تلك العملية نعتزم طبعاً العمل بالتزامن الوثيق معكم، السيد الرئيس، ومع ميسريك من أجل التوصل إلى حل يحظى بأوسع اتفاق ممكن على تلك المشكلة التي لم تسوَّ منذ وقت طويل.

وفي توسيع مجلس الأمن ينبغي لنا أيضاً أن نتناول شاغلا هاما آخر يشغل الدول الأعضاء وتجري مناقشته منذ مدة طويلة وهو جاهز للبت فيه. وذلك الشاغل هو تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ونأمل في أن نتحرك بشأن تلك المسألة أيضاً بالتشاور الوثيق مع جميع الدول الأعضاء المعنية.

وفيما يتعلق بإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي نعتقد بأن جهد الإصلاح ينبغي أن يوجهه الاهتمام بجعل هذه الهيئة الهامة أشد استجابة للمناقشات المركزة على مسائل بالغة الإلحاح تحظى بالأولوية العليا. وإذا حقق ذلك الإصلاح ينبغي أن يمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أن يضع على نحو أفضل مبادئ توجيهية مفيدة وذات مغزى لنشاطات الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وإذا تناول إصلاح الأمانة العامة نرحب بالأفكار الجديدة في ذلك الإصلاح، وعلى وجه الخصوص مقترحات من شأنها أن تسهم في إعادة تخصيص الموارد القائمة.

وينبغي أن تؤخذ إعادة تخصيص الموارد القائمة بعين الاعتبار في توجيه أي استعراض يجري داخل الأمانة العامة، بهدف الاستفادة بالموارد المحدودة على أفضل وجه في الوفاء

ليست الأمم المتحدة فقط على حافة الإصلاح، فهي بالفعل تمر بعملية إصلاح. وأود أن أتخذ نهجا مختلفا قليلا في الإدلاء ببياني. يعرب وفد بيلاروس عن تأييده للجدول الزمني وهيكل أعمالنا بصفة عامة ولاتخاذ القرارات الحاسمة التي اقترحتها يا سيدي الرئيس، بهدف إكساب الأمم المتحدة صورة جديدة. ونرحب بمبادراتكم وببعد نظركم وبصدق تصميمكم على جعل هذه العملية الهامة مفتوحة وعادلة حقاً.

وقد استوعب وفدي مناشداتكم لنا العمل بالقدر الممكن من الروح المهنية، وذلك بالإدلاء ببيانات موجزة وعرض مقترحات ملموسة. ومن ثم ترد الرؤية الخاصة بوفد بيلاروس فيما يتعلق بعدد من الأولويات الوطنية الهامة في سياق إصلاح الأمم المتحدة في بيان خطي، سوف يتاح الاطلاع عليه للوفود. وتحدد المواد الإضافية الواردة في المرفق بهذا البيان موقف بيلاروس من زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.